مجلة الشرطة

تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني

يوليوز 2022 - العدد 44

شرطة الحدود..

يقظة أمنية في المعابر الحدودية

© 2022 DGSN

© DGSN

شرطة الحدود..
بين التحديات الأمنية والرهانات الاقتصادية

ما من شك أن نزوع العالم بوتيرة تصاعدية وخطى سريعة نحو العولمة والشمولية كنظام عالمي سائد، أفضى بالضرورة وبالنتيجة إلى تلطيف السمة الجامدة للحدود الوطنية للدول، وتلاشي المسافات المادية بين الأشخاص والكيانات الاقتصادية والمنظمات التجارية، خصوصا في ظل التدفق الهائل للسلع والبضائع والخدمات، وكذا الحركية الدؤوبة للأشخاص عبر الحدود.

وقد أفرز هذا المنحى السريع نحو «عالم بدون حدود»، بروز العديد من التحديات والتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، التي تقوض الأمن والاستقرار العالمي، خصوصا جرائم الإرهاب وتهريب المقاتلين المتطرفين عبر حدود الدول، والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وشبكات تزوير وتزييف سندات الهوية ووثائق السفر التي تشكل قاعدة خلفية للدعم والإسناد لعصابات الإجرام المنظم.

وما بين التحديات الأمنية والرهانات الاقتصادية، برزت أهمية وحيوية وظيفة أمن المنافذ والمعابر الحدودية للدول التي تضطلع بها المؤسسات الأمنية بتعاون مع المصالح الجمركية، وهي الوظيفية التي يجب تمييزها عن مهمة حماية الحدود، التي هي من مهام القوات العسكرية المرابطة على طول الحدود البرية والبحرية والجوية.

وتتجلى أكثر أهمية أمن المعابر الحدودية عندما نتحدث عن وضعية المغرب، ذلكم البلد العربي الإفريقي المتوسطي الذي يتمتع بموقع استراتيجي يجعله واحدا من البلدان التي تتوفر على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المعابر الحدودية، تتوزع بين المنافذ البرية والبحرية والجوية، وتجعل منه أيضا مركزا حيويا لحركية الأشخاص والبضائع، ومعبرا مهما للتنقلات بين أوروبا وإفريقيا وعمقهما الاستراتيجي.

> **ولضمان الأمن والانسيابية في المعابر الحدودية الوطنية، والتوفيق بين تحديات صون الأمن القومي للمغرب الذي ينطلق من حدوده الخارجية من جهة وتطلعات دعم الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، فقد اعتمدت المصالح الأمنية المغربية، ممثلة في شرطة الحدود، سياسات أمنية متكاملة تستجيب للطلب المتزايد على المعابر الحدودية المغربية**

ولضمان الأمن والانسيابية في المعابر الحدودية الوطنية، والتوفيق بين تحديات صون الأمن القومي للمغرب الذي ينطلق من حدوده الخارجية من جهة وتطلعات دعم الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، فقد اعتمدت المصالح الأمنية المغربية، ممثلة في شرطة الحدود، سياسات أمنية متكاملة تستجيب للطلب المتزايد على المعابر الحدودية المغربية، وذلك من خلال استراتيجية متعددة المحاور، تتمثل أساسا في عصرنة وتحديث مراكز شرطة الحدود وفق المعايير والشروط المعتمدة على الصعيد الدولي، وخلق دينامية تفاعلية وتشاركية في المراكز الحدودية، واعتماد التكنولوجيات الحديثة في إدارة ومراقبة عمليات العبور من وإلى التراب الوطني، وأخيرا تفعيل آليات التعاون الدولي في مجال أمن المسافرين وحركية البضائع.

وفي سياق آخر ذي صلة، تنهض المعابر الحدودية الوطنية بمهمة إنسانية تصدح بالمواطنة الحقة. فعملية «مرحبا» التي تربط مغاربة الخارج بأوصال الوطن الأم، والتي دأب المغرب على تنظيمها كل سنة، هي أكبر عملية عبور للمسافرين بين القارات في العالم، لكنها أيضا مبادرة وطنية بأبعاد إنسانية واجتماعية مهمة تتقاطع مع أمن المنافذ الحدودية.

ولأهمية هذه العملية، التي تحظى بالعناية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، تحرص كل المؤسسات العمومية والمصالح والسلطات العاملة في مختلف المعابر الحدودية، بما فيها مصالح الأمن الوطني، على اعتماد مخططات عمل لتسهيل عبور مغاربة العالم في أحسن الظروف، وتسخير كل الإمكانيات المادية والموارد البشرية اللازمة لتكون الخدمات التي تقدمها عملية «مرحبا» منسجمة مع المدلول اللغوي والاصطلاحي لهذه الكلمة، وكذا متطابقة مع مقاصدها الإنسانية في الثقافة الشعبية المغربية.

© 2022 DGSN

في هذا العدد

06 خاص

06 التجربة المغربية في تأمين المنافذ الحدودية

- أمن المنافذ الحدودية.. الإطار العام
- الاستراتيجية الوطنية لأمن المنافذ الحدودية
- شرطة المنافذ الحدودية.. مهمة شرطية بامتياز
- شرطة المنافذ الحدودية.. دينامية تشاركية
- شرطة المنافذ الحدودية.. التكنولوجيا في خدمة الأمن
- أمن المنافذ الحدودية.. فضاء خصب للتعاون الأمني الدولي

16 شرطة مطار محمد الخامس الدولي... البوابة الأمنية للمغرب

26 خلية مكافحة المخدرات بمطار محمد الخامس الدولي.. صمام أمان في وجه تجار السموم

34 داخلي

الأمن الوطني.. شريك أساسي في الأمن العالمي

رئيس التحرير
بوبكر سبيك

المسؤولة الإدارية
آمال برقية

التحرير
بوبكر سبيك
آمال برقية

ساهم في هذا العدد
رضا شبوح

المسؤول الفني
حميد الشافعي

الصور
سعد الشرادي
نجوى الزائر

سحب من هذا العدد
2000 **نسخة**

طباعة :
مطبعة وراقة الفضيلة

الإيداع القانوني
2005/0020
رد مد : 8330 - 1114

مجلة الشرطة
3، زنقة شراردة-الحي الإداري.
التقدم. الرباط. BP437
الهاتف : 0537.63.67.07
الفاكس : 0537.65.15.03
البريد الإلكتروني:
revuedepolice@dgsn.gov.ma

App Store
DISPONIBLE SUR Google play

التجربة المغربية
في تأمين المنافذ الحدودية

أمن المنافذ الحدودية.. الإطار العام

تعد إدارة وتأمين الحدود البرية والبحرية والجوية إحدى أكبر التحديات التي تواجه سياسات التدبير العمومي في زمننا الحالي. ففي ظل تحول العالم من العولمة كنظام عالمي سائد إلى الشمولة «globalisation» كنظام يسيطر على العالم المعاصر خلال فترة ما بعد بداية الألفية الثالثة، أضحت الحكومات ملزمة أكثر من أي زمن مضى بالحفاظ على الأمن الذي تحتاجه في مقابل تشجيع التجارة والمبادلات العينية والإلكترونية الآنية والآجلة بين الأشخاص والمؤسسات بحيث يعتمد الازدهار الاقتصادي اليوم على الحركة الحرة للبضائع والأفراد، لكن ترك مثل هذه التحركات دونما مراقبة وسيطرة سيؤدي لا محالة إلى فتح المجال أمام التهريب والإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية التي تجلب معها الجريمة الإرهابية وباقي صنوف الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

وفي المقابل، لا بد من التذكير أنه على الرغم من التسليم بنتائج العولمة والشمولية

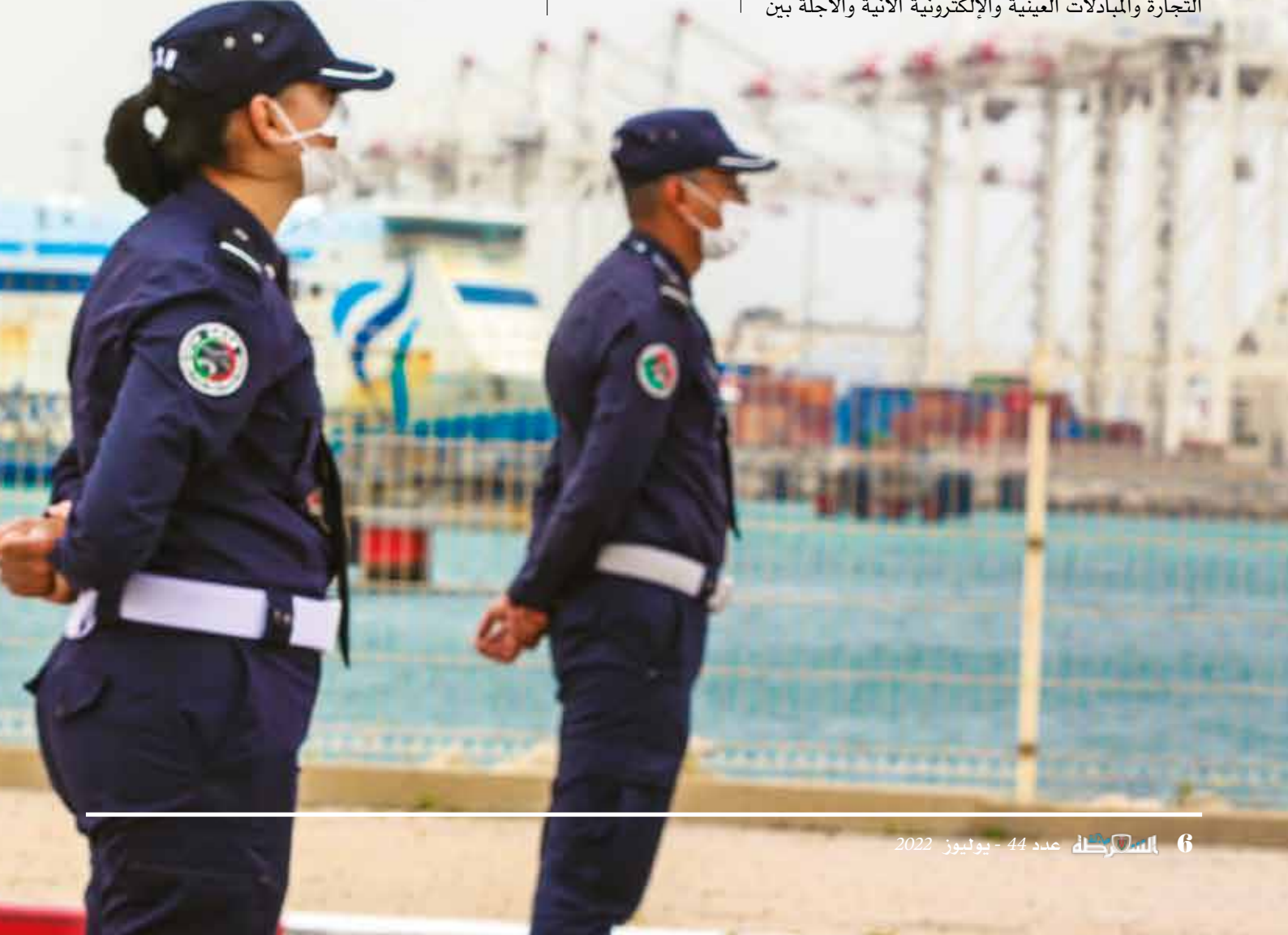

خصوصا فيما يتعلق بتلاشي المسافات المادية بين الأفراد والمؤسسات والمنظمات، «فإن الحدود بأشكالها الجغرافية والمكانية والافتراضية باتت أساسيةً على نحوٍ متزايد لفهم فرص الناس في الحياة وقياس مستوى تقدم الأمم وقدرتها على الحفاظ على هذا التقدم». فحتى بالنسبة للأنظمة الرأسمالية المفتوحة على اقتصاد السوق، تبقى الدولة محتكرة لوسائل الحركة خصوصا العابرة للحدود الوطنية، لاسيما في ظل تنامي التهديدات الخارجية وتناسل محاولات التأثير الخارجي، مع ما يواكبها من تنامي النزعات القومية والانغلاق الثقافي التي أضحت اليوم تشكل كلها مجتمعة «مقاومة حقيقية» لكل ما تم تحقيقه من أجل ترسيخ «عالم بدون حدود».

ومن هذا المنظور الشامل، أضحت وظيفة أمن المنافذ الحدودية الخارجية للدول، والتي يجب تمييزها عن تلك المتعلقة بأمن الحدود كمكون من مهام القوات العسكرية المرابطة على طول الحدود البرية والبحرية وفي المجال الجوي للدولة، (أضحت) واحدة من المهام التي تضطلع بها الأجهزة الأمنية والجمركية، وتهدف بالأساس إلى إحكام الرقابة على حدود الدولة البرية ومياهها الإقليمية من خلال منع الدخول إليها أو الخروج منها إلا وفق الأنظمة المعمول بها وعبر الطرق والمسالك والموانئ والمرافئ والأمكنة المخصصة لذلك من قبل الحكومة.

ومن هذا المنطلق، يمكن تصنيف المملكة المغربية، كبلد متوسطي يتمتع بموقع استراتيجي يتقاطع بين بوابة البحر الأبيض المتوسط الغربية ومنتصف الجزء الشرقي من المحيط الأطلسي، بكونها واحدا من البلدان التي تتوفر على مجموعة متنوعة من المعابر الحدودية التي تتنوع بين البرية والبحرية والجوية، والتي جعلت منه منذ بداية تشكل الحضارات الأولى بهذه المنطقة الحيوية من العالم مركزا لحركية الأشخاص والبضائع، ومعبرا مهما للتنقلات بين أوروبا وإفريقيا وعمق كل منهما الاستراتيجي.

© 2022 DGSN

المملكة المغربية..
شبكة متكاملة من المعابر الحدودية الاستراتيجية

فإذا حاولنا رسم خريطة المعابر الحدودية الجوية للمملكة المغربية، لا بد من الانطلاق قدوما من الشمال، بحيث يعتبر المغرب بوابة أوروبا نحو إفريقيا انطلاقا من مضيق جبل طارق مرورا عبر الميناء الاستراتيجي لطنجة المتوسط الذي يعتبر اليوم أول ميناء في إفريقيا في معالجة الحاويات التي وصلت أكثر من خمسة ملايين حاوية خلال سنة 2020، فضلا عن كونه يشكل ثاني أكبر منطقة صناعية مينائية في العالم بعد تلك المتواجدة بميناء دبي بالإمارات العربية المتحدة، وهو بذلك يمكن من الربط بين أكثر من 180 ميناء على المستوى العالمي، فضلا عن كونه يمثل قطبا صناعيا لأكثر من 900 شركة عالمية ناشطة في مجالات مختلفة من صناعات السيارات والطائرات والنسيج واللوجستيك والخدمات بحجم تبادلات يفوق 7300 مليون يورو سنويا.

أما في وسط البلاد، فتتوفر المملكة المغربية على مجموعة متكاملة من الموانئ التجارية والترفيهية، من بينها المارينا السياحية بكل من الرباط وطنجة وأكادير وتطوان، وهي عبارة عن منصات مجهزة لاستقبال القوارب الترفيهية من جميع الأحجام والفئات، بالإضافة إلى ميناء الدار البيضاء التاريخي الذي يعتبر أقدم وأنشط منصة للتجارة الدولية بالقارة الإفريقية، ينضاف إليها جميعا المشاريع التي وصلت إلى مراحل متقدمة من الإنجاز والتسيير، والمتعلقة بإنشاء مينائي الناظور غرب المتوسط والداخلة الأطلسي جنوب المملكة المغربية، وهي عبارة عن موانئ متكاملة تسير على خطى ميناء طنجة المتوسط، وتسعى إلى أن تشكل مجمعات مينائية وصناعية متكاملة، تجمع بين ميناء كبير بمياه عميقة وبقدرات كبيرة في معالجة الحاويات، ومنصة صناعية، تهدف إلى احتضان الأنشطة والمهن المينائية للمغرب والتي سيتم تطويرها في منطقة حرة تتواجد بفضاء الميناء.

ومرورا بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، يقف المسافر على بوابة «الكركارات» التي تشكل المنفذ الوحيد والاستراتيجي من أجل عبور الأشخاص والبضائع القادمة من مختلف دول العالم نحو منطقة الغرب الإفريقي الغنية بأنشطتها الاقتصادية وحركيتها المالية والتجارية، بحيث تصل حاليا حجم المبادلات التي تتم عبر هذا المعبر الحدودي إلى أكثر من 18.553 شاحنة خلال سنة 2021 وما يزيد عن 05 مليارات درهم من البضائع التي تمر عبره سنويا.

وعلى نفس النسق، تتوفر المملكة المغربية على شبكة متكاملة ومتنوعة من المطارات المدنية الدولية والمحلية، التي ترتبط فيما بينها وبين الخارج بشبكة متكاملة من الرحلات الدائمة، بحيث يأتي في مقدمتها مطار مراكش المنارة ومطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء الذي يعتبر مركز عمليات وطني «*Hub national*»، متكامل يربط بشبكة متكاملة من الرحلات الجوية بين معظم العواصم الإفريقية من جهة وبين أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية ودول الشرق الأوسط من جهة ثانية.

وبالنظر إلى كل هذه المعطيات الجيوستراتيجية المتعلقة بتنوع المنافذ الحدودية المغربية، وارتباطها بخطوط تماس مع فضاءات دولية عالية الحساسية من قبيل الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وحدود منطقة الساحل والصحراء التي تتميز بحساسية

بوابة «الكركارات»

أكثر من 18.553 شاحنة
خلال سنة 2021

ما يزيد عن
05 مليارات درهم من البضائع

الميناء الاستراتيجي لطنجة المتوسط

5.000.000 حاوية
خلال سنة 2020

حجم تبادلات يفوق
7300 مليون يورو سنويا

أمنية عالية بعد تنامي التهديدات الأمنية الصادرة عنها، فضلا عن وجود خطوط ربط جوي مباشر بين العواصم الإفريقية ودول أمريكا الشمالية عبر المغرب، كانت السلطات العمومية بالمملكة المغربية حريصة على تطوير ومواكبة الاستراتيجية الوطنية لأمن المنافذ الحدودية بالشكل الذي يحافظ لها على صفة الشريك الموثوق به ومركز الربط الدولي الذي يستجيب لأعلى المعايير الدولية في مجال أمن حركية الأشخاص والبضائع على المستوى الدولي.

الاستراتيجية الوطنية لأمن المنافذ الحدودية

تتميز منظومة إدارة مراكز الحدود على الصعيد الوطني بكونها تروم الاستجابة بشكل عملياتي وآني لمجموعة من الحاجيات المستمدة من طبيعة الاقتصاد والجغرافيا البشرية للمغرب كبلد مغاربي وعربي، يتمتع بصفة شريك متقدم بالنسبة للاتحاد الأوروبي ويتوفر على عمق إفريقي مهم، مكنه من حمل صفة مستثمر رئيسي ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

فمن جهة، يرتكز الاقتصاد المغربي على أربعة أنشطة رئيسية، وهي الفلاحة والصناعات التحويلية والتركيبية الموجهة للتصدير نحو الفضاء الأوروبي، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي ينافس فيه المغرب على المستوى الإقليمي والدولي بقوة مستمدة من الإمكانيات التي توفرها المناطق الحرة الاقتصادية والبنيات التحتية التي يتوفر عليها في هذا المجال، فضلا عن القطاع السياحي القوي بالإمكانيات التاريخية والبنيات التحتية المهمة التي تتوفر عليها المملكة كوجهة جذب مصنفة في عشر المراكز الأولى على مستوى العالم.

أما على المستوى البشري، تستفيد حركية الأشخاص عبر المملكة المغربية من عاملين أساسيين، يتعلق الأول بانسيابية منافذه الحدودية وتنوع وسائل الربط التي تتوفر عليها، أما ثاني هذه العوامل فيتعلق بوجود جالية مغربية كبيرة بمختلف دول الفضاء الأوروبي، وهي الجالية التي تتميز، إلى جانب تلك المنحدرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، بتنقل دائم بين دول المهجر والإقامة ودول الأصل، الأمر الذي يجعل من المغرب قاعدة للتنقل متعدد المسارات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

ومن هذا المنطلق، كانت المصالح الأمنية المغربية ممثلة في شرطة المنافذ الحدودية حريصة على تبني سياسات أمنية متكاملة تستجيب للطلب المتزايد على المعابر الحدودية المغربية، وذلك من خلال استراتيجية ذات أربعة محاور أساسية، يمكن حصرها بشكل مختصر في عصرنة وتحديث مراكز شرطة المنافذ الحدودية وفق المعايير المعتمدة على الصعيد الدولي، وخلق ديناميكية تفاعلية في المراكز الحدودية، فضلا عن اعتماد التكنولوجيات الحديثة في إدارة ومراقبة عمليات العبور إلى التراب الوطني، وأخيرا تفعيل آليات التعاون الدولي في مجال أمن المسافرين وحركية البضائع.

شرطة المنافذ الحدودية.. مهمة شرطية بامتياز

تحرص المديرية العامة للأمن الوطني على تطوير مراكز شرطة الحدود على الصعيد الوطني، من خلال مواكبتها على المستوى المهني والتنظيمي بتحديث ضوابط العمل بها وضمان مسايرتها للتطورات المستجدة على الصعيد العالمي، ثم من خلال تجهيزها بكافة وسائل العمل عالية التكنولوجيا، ومدها بخيرة الكفاءات المهنية التي تتوفر عليها المصالح الأمنية الوطنية.

وعلى المستوى التنظيمي، تتنوع مراكز شرطة الحدود بين مراكز ومفوضيات خاصة للشرطة بالمراكز الحدودية ذات الحركية المنخفضة للأشخاص، من قبيل الموانئ الترفيهية والمطارات الصغرى، لتصل إلى مستويات مناطق أمنية «*District de Police*» في المعابر الحدودية الكبرى، مع ما يتبع هذه الهيكلة من تزويد هذه البنيات الشرطية بفرق مختصة ومدربة على مستويات عالية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة والتهريب الدولي للمخدرات والاتجار في البشر، فضلا عن أطر وكفاءات مكونة من أجل التعامل مع جميع جنسيات المسافرين وكافة وثائق السفر التقليدية والإلكترونية.

تحرص المديرية العامة للأمن الوطني على تطوير مراكز شرطة الحدود على الصعيد الوطني، من خلال مواكبتها على المستوى المهني والتنظيمي بتحديث ضوابط العمل بها وضمان مسايرتها للتطورات المستجدة على الصعيد العالمي

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت المديرية العامة للأمن الوطني حريصة خلال سنة 2021 على ترقية مركز الشرطة بالمعبر الحدودي «الكركرات» إلى مصاف مفوضية للشرطة، تم تدعيمها بموارد بشرية ووسائل لوجستيكية مهمة، وذلك حتى يتسنى لها مواكبة هذا المعبر الحدودي المغربي المهم، الذي أضحى اليوم يشكل بوابة اقتصادية مهمة على العمق الإفريقي، وهو نفس المسار الذي تم حذوه بالنسبة للميناء الجديد لمدينة أكادير وكذا مطار مراكش المنارة...إلخ

أما بخصوص الاختصاص النوعي، فإن مصالح شرطة الحدود المغربية تتوفر على الجاهزية والاستقلالية للتعامل مع جميع أنواع الجرائم والمخالفات، بالنظر إلى توفرها على فرق للشرطة القضائية تعمل بالتنسيق مع النيابات العامة المختصة، فضلا عن كونها قادرة على إدارة جميع أنواع التهديدات والأزمات والمخاطر الإجرامية الإرهابية، وتوفير الحماية الفضلى لأنشطة النقل الدولي للأشخاص والبضائع عبر سائر التراب الوطني.

شرطة المنافذ الحدودية.. دينامية تشاركية

تعتبر المنافذ الحدودية «مركز تقاطع» لمهام مجموعة من المتدخلين المؤسساتيين. ومن هذا المنطق، يشكل التدبير الأمني للمراكز الحدودية ثمرة شراكة وتنسيق دائمين مع مجموعة من الأجهزة والمصالح الأمنية والترابية التي تتنوع بين مصالح المديرية العامة للأمن الوطني (الشرطة) والجمارك والسلطات المينائية وتلك المكلفة بالطيران المدني، بالإضافة إلى ممثلي الشركات التجارية العاملة بهذه المعابر.

وعلى المستوى العملي، تشارك مصالح شرطة المنافذ الحدودية بشكل فعلي فيما يسمى ب «مركز قيادة المركز الحدودي»، وهو بنية للتشارك والتنسيق بين مختلف الفاعلين، يتم خلالها تقاسم المعلومات وتنظيم العمل الجماعي في تدبير المعابر الحدودية، فضلا عن كونه فضاء تفاعلي لطرح الإشكاليات وتوفير الحلول لها، وهو ما يمكن من ضمان مستويات عالية من انسيابية حركية الأشخاص والبضائع عبر هذه المنافذ، وذلك دون الإخلال بالاختصاصات النوعية والسيادية الخاصة بكل فئة من المتدخلين الأمنيين والإداريين.

يشكل التدبير الأمني للمراكز الحدودية ثمرة شراكة وتنسيق دائمين مع مجموعة من الأجهزة والمصالح الأمنية والترابية التي تتنوع بين مصالح المديرية العامة للأمن الوطني (الشرطة) والجمارك والسلطات المينائية وتلك المكلفة بالطيران المدني، بالإضافة إلى ممثلي الشركات التجارية العاملة بهذه المعابر

كما تتطلب مهام شرطة المنافذ الحدودية التي تضطلع بها مصالح الأمن الوطني قدرة كبيرة على جمع وتحليل المعطيات الأمنية واستغلالها، ولهذا الغرض تتوفر كافة مصالح الأمن الوطني بالمنافذ البرية والجوية والبحرية على فرق متخصصة في الاستعلام، تهتم بجمع المعلومات من مصادر مختلفة عن طبيعة حركية الأشخاص والتهديدات التي قد تنشأ عنها، ثم تقييم المخاطر الناتجة عن الوجهات الجغرافية التي ترتبط بالمعابر الحدودية الوطنية، وهي المعطيات التي يتم تحليلها وبناء مخططات العمل على ضوئها، بالتنسيق الدائم طبعا مع باقي الشركاء المؤسساتيين والمتدخلين الحكوميين.

أما على المستوى الوطني، فتعمل مراكز شرطة المنافذ الحدودية بالتنسيق بينها عبر قناة للإشراف تتمثل في «القسم المركزي لشرطة الحدود» بالمديرية العامة للأمن الوطني، وهو بنية مركزية تروم توحيد تقنيات العمل والرفع من مردوديتها، فضلا عن العمل كقاعدة مركزية للتنسيق واتخاذ القرار وإدارة المخاطر والإنذار بخصوص كافة التهديدات التي ترتبط بأمن المنافذ الحدودية، علما أن هذا القسم المركزي يعمل بدوره ضمن آلية تنسيق وطنية تضم مختلف الفاعلين في المجال أيضا.

شرطة المنافذ الحدودية..
التكنولوجيا في خدمة الأمن

كانت المديرية العامة للأمن الوطني سباقة إلى إدماج التكنولوجيا المعاصرة في تدبير أمن المنافذ الحدودية على الصعيد الوطني، فمنذ البدايات الأولى لعصر الكمبيوتر، تم اعتماد التدبير الآلي لقواعد معطيات السفر من خلال تحصيل ومعالجة وتخزين معطيات الأشخاص والمركبات بكافة المعابر الحدودية، قبل الوصول اليوم إلى اعتماد وتشغيل تكنولوجيات رقمية وبيومترية متكاملة في التعريف بالأشخاص وتسجيل عمليات ولوجهم ومغادرتهم التراب الوطني، بالإضافة إلى تأمين بنيات المراكز الحدودية نفسها في مواجهة كافة الأخطار والتهديدات المستجدة.

واستجابة للتطور الحاصل في تدبير المعطيات الديموغرافية للأشخاص، خصوصا المسافرين والعابرين، شاركت المديرية العامة للأمن الوطني خلال العقد الأول من القرن الجاري في إطلاق ورش الانتقال من الهوية الكلاسيكية إلى الهوية البيومترية للمواطنين، حيث تم إدماج هذه التكنولوجيا المتطورة في وثائق السفر التي أضحت تحمل اليوم رقاقات رقمية تتضمن المعطيات البيومترية لحامل جواز السفر، مع توفير ما يتطلبه هذا التحول من حلول معلوماتية متكاملة وتكوين لموظفي الشرطة على التعامل مع أنواع مختلفة من الرقاقات المعلوماتية، واستخلاص المعطيات المخزنة بها، واستغلالها في المراقبة الحدودية تفاديا لعمليات انتحال الهوية والاستعمال غير المشروع لوثائق السفر.

سارعت المديرية العامة للأمن الوطني انطلاقا من سنة 2016 إلى الشروع في اعتماد وتعميم نظام التدبير المعلوماتي للمراكز الحدودية المعروف اختصارا باسم «SGPF»، وهو عبارة عن منظومة معلوماتية متكاملة متصلة بأجهزة كاميرا رقمية وماسحات ضوئية لقراءة وثائق السفر ومراقبة صحة المعطيات الواردة بها

ومن هنا، سارعت المديرية العامة للأمن الوطني انطلاقا من سنة 2016 إلى الشروع في اعتماد وتعميم نظام التدبير المعلوماتي للمراكز الحدودية المعروف اختصارا باسم «*SGPF*»، وهو عبارة عن منظومة معلوماتية متكاملة متصلة بأجهزة كاميرا رقمية وماسحات ضوئية لقراءة وثائق السفر ومراقبة صحة المعطيات الواردة بها، فضلا عن تخزينها مرفقة ببيانات التنقل على خوادم تمكن من استغلال هذه المعطيات على مدار الساعة في مجموعة من الحوامل المختلفة، مع الحفاظ على قواعد الخصوصية والأمن والسرية الشاملة التي يجب أن تحيط بعملية تدبير هذه المعطيات.

وفي نفس السياق، تم الحرص على ربط النظام المعلوماتي لتدبير المراكز الحدودية بكافة قواعد البيانات التي تملكها المديرية العامة للأمن الوطني، وخصوصا تلك المتعلقة بالأشخاص المبحوث عنهم، سواء على المستوى الوطني أو ضمن النشرات التي تصدرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «أنتربول»، أو بقواعد الهويات البيومترية الخاصة بالمواطنين المغاربة والأجانب الحاصلين على وثائق إقامة سارية المفعول بالمملكة، فضلا عن ربط هذا النظام بقواعد معطيات وثائق السفر التي تشكل إشعارا بالضياع أو بالسرقة وطنيا ودوليا.

وإلى جانب هذا النظام المعلوماتي، تعمل المديرية العامة للأمن الوطني على تعميم أنظمة الأمن والمراقبة البصرية بمعظم محطات المراكز الحدودية، وهي عبارة عن منظومات لمراقبة وتتبع حركية المسافرين والعاملين بهذه المراكز، يتم ربطها بشكل تدريجي بقواعد معطيات للتعريف باستعمال الهوية البصرية «*identification faciale*»، والتي تهدف إلى تسهيل عملية التعرف على الأشخاص المبحوث عنهم باستعمال تقنيات رقمية واستباقية عالية الدقة، دون المساس بانسيابية وحرية التنقل داخل فضاءات المنافذ الحدودية.

كما تشمل التكنولوجيات المعتمدة في تأمين ومواكبة حركية الأشخاص والبضائع على مستوى المنافذ الحدودية المغربية مجموعة من الآليات، تتضمن تعميم الكاميرات المحمولة على عناصر الشرطة، بالإضافة إلى توسيع قاعدة العمل بأجهزة المسح الجسدي «*Body scan*» ببوابات المغادرة والوصول، فضلا عن أجهزة الاتصال الرقمي وأنظمة التحليل الآلي للمعطيات، التي تهدف إلى تحديد التهديدات بشكل افتراضي قبل التعامل معها على أرض الواقع...إلخ

أمن المنافذ الحدودية..
فضاء خصب للتعاون الأمني الدولي

تشكل آليات التعاون الأمني الدولي واحدة من المعايير الدولية المحددة لنجاح أو فشل أي منظومة أمنية وقياس مقدار الثقة والمصداقية التي تتمتع بها ضمن محيطها الجغرافي والعملياتي. والمديرية العامة للأمن الوطني من منطلق كونها المخاطب الرئيسي للمنظمات والهيئات والأجهزة الأمنية الصديقة فيما يخص المواضيع ذات الصبغة الأمنية، كانت دائما حريصة على تطوير كافة قنوات التواصل والتنسيق التي تمكنها من الرفع من جاهزية مصالحها وقدرتها على الاستجابة الفعالة والاستباقية لكافة أنواع التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تمس بأمنها القومي.

ولأن أمن المنافذ الحدودية يعتبر واحدا من التخصصات الأمنية التي تتداخل فيه قواعد السيادة الوطنية مع معايير السلامة المعتمدة على المستوى الخارجي في باقي دول العالم، ترتبط المديرية العامة للأمن الوطني بعلاقات تعاون مكثفة مع كافة المؤسسات والهيئات التي تعنى بمجال أمن الحدود الوطنية، وفي مقدمتها على المستوى الإقليمي نجد وكالة حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي « *Frontex* » التي تعتبر المسؤول الأول عن الأمن الخارجي لحدود دول مجموعة الاتحاد الأوروبي، ويشمل هذا التعاون أساسا مكافحة التهريب الدولي للمخدرات، وتجفيف شبكات الهجرة السرية والاتجار في البشر، فضلا عن التعاون في مجال حماية تنقل الأشخاص والبضائع بين المغرب والضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

كما ينسج المغرب علاقات مميزة مع مجموعة من وكالات إنفاذ القانون بالولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا وكالة التبغ والكحول والأسلحة ووكالة مكافحة المخدرات ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وهو التعاون الذي نتج عنه تنفيذ مجموعة من العمليات النوعية ضد كارتيلات تهريب المخدرات بين ضفتي المحيط الأطلسي، ومكن كذلك من تجفيف شبكات الجريمة المنظمة التي حاولت في أوقات سابقة استغلال خطوط النقل الجوي بين المغرب ودول أمريكا الجنوبية في نقل كميات من مخدر الكوكايين إلى دول غرب إفريقيا وأوروبا..إلخ

والمغرب، كعضو نشيط في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «أنتربول»، سبق أن شارك بشكل فعال في مجموعة من العمليات الدولية لمكافحة شبكات تهريب المهاجرين والاتجار في البشر، خصوصا تلك التي تنشط في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي، كما يعتبر شريكا موثوقا ونشيطا ضمن آليات التعاون والتكامل المستمدة من هياكل مجلس وزراء الداخلية العرب، بحيث تشكل مسألة التنسيق في موضوع أمن المنافذ الحدودية واحدة من المجالات المتقدمة من التعاون العربي-العربي، خصوصا مع توفر المغرب على شبكة متكاملة من رحلات الربط الجوي مع دول الشرق الأوسط والخليج العربي وشمال إفريقيا.

وترصيدا لكل ما سبق، لا بد من التأكيد على أن كل مكونات هذه المنظومة الأمنية المتكاملة تصب بشكل حصري في مصلحة تأمين الحدود الوطنية للمملكة المغربية من جهة، وفي توفير تجربة سفر متكاملة ومريحة لكافة زائري المملكة، فضلا عن المساهمة في مكافحة مختلف التهديدات الإجرامية والإرهابية المرتبطة بحركية الأشخاص عبر الحدود، مما يحرم هؤلاء من كل ملاذ آمن أو قواعد خلفية أو فضاءات للتدريب والاستقطاب والتجنيد.

شرطة مطار محمد الخامس الدولي... البوابة الأمنية للمغرب

من المتفق عليه سواء في الأوساط الأمنية المختصة أو حتى بين العامة أن ضمان أمن الوطن والمواطنين ينطلق أولا من تأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية. ومن منطلق هذه المسلمة الاستراتيجية، فإن تحصين المغرب ضد مخاطر الجريمة الدولية العابرة للحدود الوطنية، خصوصا منها التهديدات المرتبطة بالتهريب الدولي للمخدرات والمواد المحرمة والاتجار بالبشر، وتلك المتصلة بنشاط المجموعات والتنظيمات الإرهابية، يستلزم بشكل أساسي وحيوي تدعيم معايير الأمان والمراقبة الأمنية في تخومه ومنافذه على الحدود. كما يتطلب اعتماد آليات للكشف عن المواد المشبوهة وسندات الهوية المزورة، وذلك لرصد أي اختراق أو تحرك محتمل للمشتبه فيهم، أو تسلل مفترض للمواد الخطيرة عبر الحدود الوطنية.

ولأجل تقريب القراء من منظومة الأمن الحدودي، تنقلكم مجلة الشرطة في هذا الحوار مع **عميد الشرطة الممتاز المحفوظ شمس النهار، رئيس منطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء** إلى عمق عمل مصالح الأمن المكلفة بحماية أهم ميناء جوي بالمملكة المغربية

في البداية، هل يمكنكم أن تضعوا قراء مجلة الشرطة في صورة الإطار العام لعمل منطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي:

أولا، أود أن أشير إلى أن الدينامية التي تعتمدها المملكة المغربية في مجال السياسة الخارجية، الموسومة بالانفتاح على محيطها الإقليمي والدولي وتعزيز آليات التعاون المشترك، فضلا عن بلورة مفهوم جديد لتدبير الملفات الاستراتيجية والحيوية من قبيل ملفات الهجرة والسياحة وجلب الاستثمارات الأجنبية، وما يتبع ذلك من تكثيف لحركة الملاحة الجوية... كلّها معطيات زادت من أهمية الطلب على تأمين منافذه الحدودية، ورفعت من مستوى الإقبال على العمل الأمني والنظامي بهذه المنافذ التي يتجاوز عددها حاليا 57 معبرا، تتنوع ما بين المطارات الجوية والموانئ البحرية والمعابر البرية.

وبلغة الأرقام والمؤشرات الرسمية التي وفرها المكتب الوطني للمطارات، استقبلت مطارات المملكة خلال شهرين فقط من بداية سنة2022، وهي الفترة التي تلت بشكل مباشر بداية خروج العالم التدريجي من حالة الطوارئ التي واكبت تدبير جائحة كوفيد- 19 ، ما مجموعه مليونين و228 ألف مسافر، وصلوا إلى المغرب على متن 21 ألف و330 رحلة جوية، وهي الأرقام التي تشير بشكل واضح إلى تعافٍ سريع لقطاع النقل الجوي الذي استعاد ما مجموعه 70 بالمائة من مجموع نشاطه مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة 2019.

فهذه الحركية الدؤوبة والمكثفة عبر المنافذ الجوية الوطنية، تتطلب مستويات متقدمة من المراقبة الأمنية للأشخاص والمسافرين العابرين، وافتحاصا لسندات السفر ووثائق الهوية، وتفتيشا صارما لحقائب السفر ولمختلف المنقولات المحمولة. وبمفهوم التبعية، فهذا يعني أن شرطة الحدود بمختلف مطارات المملكة جنّدت طاقات بشرية مهمة وموارد لوجيستيكية كبيرة لضمان أمن المسافرين، وتأمين حركات العبور، خاصة في ظل المؤشرات الرقمية المهمة المسجلة.

وعلى المستوى الميداني، يمثل مطار محمد الخامس الدولي بمدينة الدار البيضاء أهم وأكبر منفذ جوي إلى المملكة، فهو أكبر مطار بالمملكة من حيث عدد الرحلات الجوية التي يسيرها نحو العشرات من الوجهات المحلية والإقليمية والدولية، فضلا عن كونه مركز العمليات الرئيسي للناقل الوطني ممثلا في الخطوط الملكية المغربية، وكذا مركز عمليات إقليمي لمجموعة من شركات الملاحة الجوية الدولية العريقة. كما يلعب هذا المطار دور حلقة وصل رئيسية بين مطارات غرب ووسط إفريقيا من جهة والمطارات الأوروبية والأمريكية والشرق أوسطية من جهة ثانية، دون إغفال عامل جذب آخر يتمثل في حجم بنيات الاستقبال والتوجيه التي يتوفر عليها وارتباطه بشبكة مهمة من وسائل النقل تجعله في قلب منظومة النقل الوطنية المغربية.

ولكل هذه العوامل مجتمعة، تشكل مصالح منطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي، جزءا رئيسيا من منظومة التشغيل بهذا الميناء

ما هي الخصوصيات الهيكلية لمنطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي؟

التحق عميد الشرطة الممتاز المحفوظ شمس النهار بصفوف الأمن الوطني سنة 1997 برتبة ضابط شرطة، حيث خضع لتدريب أساسي بالمعهد الملكي للشرطة، قبل أن يلتحق بعد تخرجه للعمل بأمن مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء.

وخلال مساره الوظيفي الذي يمتد لأكثر من 25 سنة، ترقى المحفوظ شمس النهار ضمن درجات ورتب الأمن الوطني قبل أن تتم ترقيته سنة 2017 إلى رتبة عميد شرطة ممتاز، حيث احتك خلال هذه الفترة بمجموعة من مهام المسؤولية بمختلف فرق ومصالح شرطة الحدود، قبل أن يتم تعيينه سنة 2013 نائبا لرئيس منطقة الأمن بمطار محمد الخامس الدولي، ثم رئيسا لهذه المنطقة الأمنية عالية الحساسية سنة 2016، وهو المنصب الذي يشغله إلى اليوم.

يمكن القول أن منطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي تعتبر بنية شرطية نموذجية ضمن هيكلة مصالح الأمن الوطني على مستوى المنافذ الحدودية، فهي تعتبر أكبر بنية شرطية متكاملة من ناحية مكوناتها والتخصصات الوظيفية التي تتوفر عليها، وذلك راجع إلى عامل السبق والريادة في التعامل مع حجم حركية التنقل الجوي الكبير وما يرتبط بها من مختلف التهديدات والأخطار الإجرامية من جهة، وإلى كونها مشتلا لتطوير وبلورة مختلف الخطط والسياسات الأمنية المستجدة والحديثة من جهة ثانية.

فعلى المستوى الهيكلي، استفادت مصالح منطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي خلال العقد الأخير من مجموعة من البرامج المتقدمة في مجال الأمن الحدودي، والتي نجد من بينها على سبيل المثال لا الحصر توفرها على أول فرقة متخصصة في مكافحة الهجرة غير المشروعة المعروفة اختصارا ب (BMI) «Brigade Mobile de l'Immigration» وهي وحدة تتكون من نخبة من الشرطيات والشرطيين المتخصصين في مكافحة نشاط تنظيمات تهريب البشر والاتجار بهم على الصعيد الدولي،

هذه الفرقة متخصصة في الكشف عن وثائق السفر المزورة ومعالجتها، تعتمد على مختبر متكامل لمعاينة جوازات السفر ووثائق الإقامة والهوية المشكوك فيها وتحديد مدى صحتها أو زيفها، فضلا عن تدبير قاعدة معطيات وطنية لهذه الوثائق سواء كانت مزورة أو حقيقة، يمكن استعمالها عند الحاجة في إنجاز عمليات المقارنة التي تقتضيها الوثائق التي يتم حجزها في إطار الأبحاث وعمليات المراقبة الحدودية.

وفي إطار محاربة الجريمة العابرة للحدود الدولية تضم منطقة امن مطار محمد الخامس، خلية أمنية خاصة بمكافحة أنشطة التهريب الدولي للمخدرات، مهمتها الرئيسية

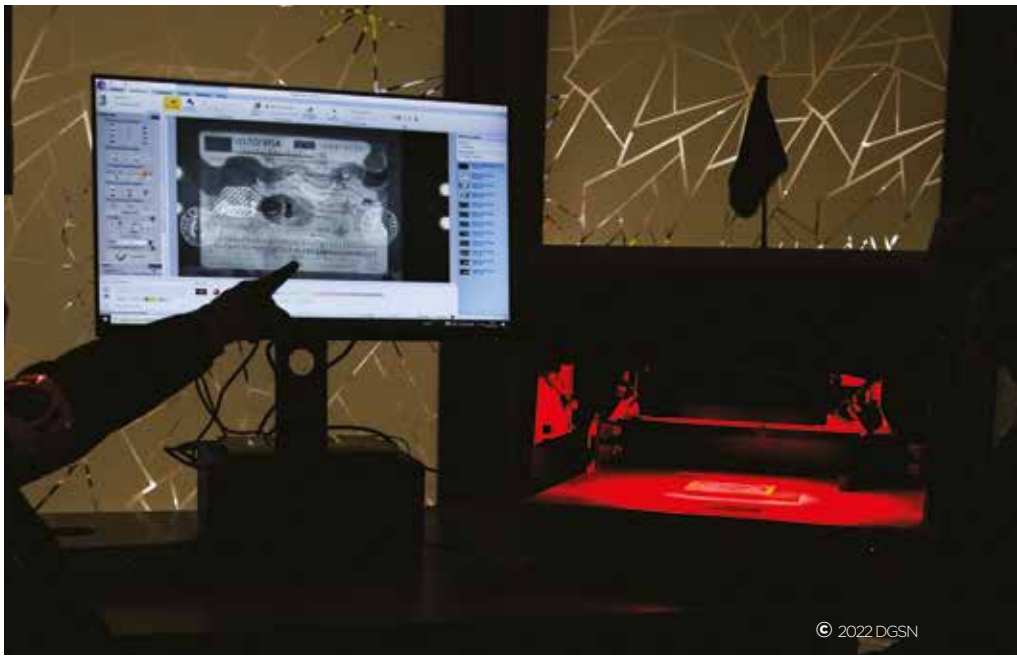

رصد نشاطات تهريب الممنوعات سواء تلك التي تتم بشكل فردي أو من خلال الكارتيلات الدولية النشيطة في هذا المجال.

كما يتوفر مطار محمد الخامس الدولي على واحدة من أهم فرق الكلاب المدربة « فرقة الشرطة السينوتقنية Brigade de la Police Cynotechnique » التي تتوفر على مجموعة متنوعة من الكلاب من مختلف الفصائل العالمية المدربة على اكتشاف مجموعة من الأشياء المحضورة، خصوصا المخدرات والمؤثرات العقلية، المتفجرات والمواد الكيماوية القابلة للانفجار، فضلا عن كلاب مدربة للكشف عن العملة ،الأموال والمبالغ المالية المهربة.

وإلى جانب هذه البنيات الهيكلية، تتوفر مصالح الشرطة بمطار محمد الخامس الدول على مجموعة من أحدث التقنيات والوسائل المستعملة في مجال المراقبة الحدودية، من بينها منظومة متكاملة لتجميع معلومات السفر الخاصة بالمسافرين وتخزينها واستغلالها، تستعمل في استنباط الأنماط الإجرامية وتحديد المتورطين المحتملين في ارتكاب عدة أنشطة إجرامية، خصوصا التهريب الدولي للمخدرات والاتجار في البشر، كما تتوفر على مجموعة من أجهزة فحص المسافرين والأمتعة من الجيل الجديد، تتمثل في أجهزة المسح الضوئي للأجساد « Scanner Corporel » التي تستعمل أحدث التقنيات في مجال الكشف عن الأجسام الممنوعة، فضلا عن مجموعة أخرى من أجهزة الفحص الخاص بالكشف عن المخدرات والمواد المتفجرة والإشعاعية.

بشكل عملي، كيف تعاملت مصالح الأمن الوطني مع فترة ما بعد حالة الطوارئ الصحية واستعادة نشاط الملاحة الجوية؟

من المعروف أن إعلان حالة الطوارئ الصحية وتطبيق الحجر الصحي الكامل، واكبه إغلاق شامل وتعطيل لكافة نشاطات السفر والتنقل المحلي والدولي، باستثناء بعض رحلات إجلاء العالقين التي تم تنفيذها بشكل حذر ودقيق.

ومن جهتها، كانت مصالح الأمن الوطني التابعة لشرطة الحدود على غرار مثيلاتها في باقي الفرق الشرطية مدعوة للمساهمة في هذا الجهد العمومي، حيث تم تنفيذ عملية إعادة انتشار واسعة لموظفات وموظفي الشرطة العاملين بالمنافذ الحدودية للعمل ضمن الصفوف الأمامية للقوات العمومية المكلفة بتطبيق حالة الطوارئ الصحية والحفاظ على أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم، قبل أن يتم استعادة هذه الموارد البشرية بشكل تدريجي بالموازاة مع تخفيف إجراءات حظر التنقل والسماح بشكل تدريجي بعودة حركية السفر الاعتيادية.

وفي هذا السياق المطبوع بالدقة والاستعجال، عرفت الفترة التي تلت خروج العالم من حالة الطوارئ الصحية وبداية استعادة نشاطات السفر الدولي مواكبة من قبل المديرية العامة للأمن الوطني، حيث جاءت الخطوة الأولى من خلال الشروع في عملية مراجعة وافتحاص واسعتين للتأكد من قدرة مصالح شرطة الحدود على استعادة نشاطها بشكل طبيعي، وهي العملية التي شملت فحصا للبنيات التحتية وبنيات الاستقبال والتوجيه، فضلا عن مراجعة حصيص الموارد البشرية المؤهلة للعمل بالمراكز الحدودية وتدعيمه بأعداد من موظفات وموظفي الشرطة حديثي التخرج والذين استفادوا من دورات تكوين متخصصة للعمل بشرطة الحدود.

وفي مرحلة ثانية، عملت مصالح الشرطة بمختلف تخصصاتها ومجالات تدخلها على العمل بشكل تدريجي ومتسارع على استعادة وتيرة عملها الدائم، مستفيدة في ذلك من عمليات إسناد ودعم لوجستيكي وبشري وفرته المصالح المركزية المختصة بالمديرية العامة للأمن الوطني، بالشكل الذي يسمح اليوم بالقول أن شرطة الحدود قد ربحت رهان مواكبة عودة النشاط الاعتيادي لنشاطات النقل الجوي، خصوصا وأن فترة عودة النشاط الكامل تزامنت في المغرب مع إطلاق عملية «مرحبا 2022» التي تواكب العودة المكثفة للمهاجرين المغاربة لقضاء عطلتهم بالمغرب.

في الجانب الخاص بتدبير عملية «مرحبا 2022»، ما هي الخطوات التي تم اتخاذها على مستوى مطار محمد الخامس الدولي؟

تشكل عملية مرحبا تمرينا استثنائيا لمختلف المصالح العاملة بالمراكز الحدودية الوطنية، وذلك راجع بالأساس إلى التحديات التنظيمية والعملياتية التي يتطلبها تدبير عودة مئات الآلاف من مغاربة العالم إلى أرض الوطن لقضاء عطلتهم الصيفية، مع ما يتطلبه الأمر من توفير أحسن ظروف الاستقبال والعبور، مع الحفاظ طبعا على المستويات الاعتيادية من المراقبة الأمنية تفاديا لأي استغلال لهذه الفترة الظرفية في تنفيذ مخططات إجرامية تمس بأمن المغرب وسلامة مواطنيه.

ومن هذا المنطلق، تعرف الفترة التي تسبق إطلاق عملية «مرحبا» تنظيم مجموعة من اللقاءات والاجتماعات المكثفة، سواء محليا على مستوى لجنة إدارة المطار التي تضم مختلف الفاعلين، أو مركزيا بالتنسيق مع المصالح المركزية للمديرية العامة للأمن

الوطني، الهدف منها هو توفير كافة الموارد البشرية والإمكانيات المادية واللوجستية الضرورية لإنجاح هذا العمل النظامي الخاص والاستثنائي.

وبشكل أكثر تفصيلا، وضعت مصالح الأمن الوطني بمطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء خلال فترة التحضيرات توقعات استباقية تتضمن جردا دقيقا لحجم الموارد البشرية والمعدات اللوجستيكية الضرورية، والتي شملت عناصر الدعم من موظفات وموظفي الشرطة الذين يتمتعون بالخبرة الكافية للعمل في المراكز الحدودية أو الذين استفادو مؤخرا من دورات التكوين التخصصي للعمل بالمراكز الحدودية، فضلا عن عناصر الشرطة المختصين في مجال الدعم التقني واللوجستيكي والمعلوماتي. كما يشمل هذا الجرد كافة معدات النقل ووسائل العمل والمراقبة الأمنية والموارد المعلوماتية الضرورية لمواكبة هذه العملية الاستثنائية.

وفور اكتمال الاستعدادات المادية والعملياتية لاستقبال عملية «مرحبا» وتوفير كافة الموارد المطلوبة، تشرع مصالح الأمن الوطني بشكل متزامن وآني في تنفيذ مخططات العمل الخاصة بهذه العملية، والتي تشمل تعزيز الفرق المكلفة بعمليات المراقبة الحدودية لوثائق السفر عبر المنظومة المعلوماتية المتطورة التي تتوفر عليها المديرية العامة للأمن الوطني، والتي تمكن من تحقيق وقت قياسي لإتمام إجراءات العبور، فضلا عن الرفع من حصيص الفرق المختصة في عمليات زجر التهريب الدولي للمخدرات والمواد المنوعة وتلك المكلفة بملاحقة شبكات الاتجار في البشر وتنظيم الهجرة غير المشروعة.

وعلى غرار السنوات التي سبقت إلغاء عملية «مرحبا» بسبب تطبيق حالة الطوارئ الصحية، تميزت النسخة الحالية من هذه العملية بوضع برامج ومخططات عمل أمنية قادرة على مواكبة التدفق الكبير المرتقب للمسافرين عبر بوابة الرحلات الجوية، حيث إن مصالح شرطة الحدود أظهرت قدرة كبيرة على التعامل مع أقصى الأعداد المتوقعة من المسافرين القادمين أو المغادرين، خصوصا في فترات الذروة، بالشكل الذي تظهر معه عمليات الافتحاص ومراقبة الجودة التي تقودها المصالح الأمنية المختصة عدم تسجيل أي حادث استثنائي أو اختلال يمس بحسن سير عملية العبور لهذه السنة.

للإشارة فقط، ووعيا منها بأن تدبير عمليات كبرى من قبيل «مرحبا 2022» تتطلب مستويات متقدمة من العمل الجماعي المشترك والتنسيق الدائم بين جميع المتدخلين، فإن مصالح منطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي تشارك بشكل مستمر وفعال ضمن عمل مركز قيادة عمليات المطار، وهي وحدة عملياتية مهمتها تتبع تطبيق مراحل عملية «مرحبا 2022» على الميدان، وتضم مختلف الفاعلين الأمنيين والمؤسساتيين والشركات من القطاع الخاص المشاركين في هذا الجهد العمومي.

وبلغة الأرقام والمعطيات الإحصائية المتوفرة إلى غاية منتصف شهر يوليوز، موعد إجراء هذا الحوار، فقد عرف مطار محمد الخامس الدولي عبور أزيد من 171 822 مسافر من

أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخراج ضمن عملية «مرحبا»، في انتظار ارتفاع هذا الرقم خلال الأيام القادمة التي تعرف ذروة تنظيم هذه العملية الاستثنائية.

بالنظر إلى تجربتكم المهنية الطويلة، ما هي أبرز التهديدات والأخطار التي تستأثر باهتمام شرطة الحدود المغربية في الوقت الحاضر؟

إن مكافحة التهديدات الإجرامية والأخطار العابرة للحدود الوطنية تتطلب رصد وإجهاض المخاطر والتهديدات الأمنية في بعدها الدولي فمواجهة التهديدات المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية مثلا، تقتضي تشخيص هوية المقاتلين في أماكن التوتر والنزاعات ورصد مسارات تنقلاتهم المحتملة نحو بلدهم الأصلي، فضلا عن تسجيلهم وتصنيفهم في قوائم الأشخاص المبحوث عنهم ضمن قواعد البيانات المسوكة على صعيد مختلف معابر الحدود، تفاديا لتسللهم المفترض نحو المغرب باستخدام سندات هوية أو وثائق سفر مزورة.

كما أن إجهاض عمليات التهريب الدولي للمخدرات خاصة الصلبة منها كالكوكايين والمؤثرات العقلية الى جانب مخدر الشيرا، يتطلب هو الآخر إلماما كبيرا بمسارات التهريب انطلاقا من دول المنشأ والإنتاج، ومرورا بدول العبور، فضلا عن معرفة وافية بطرق الشحن وأساليب التخزين، وكذا التقاطعات المحتملة بين هذه الشبكات وغيرها من العصابات التي تنشط في مجال الهجرة غير المشروعة، وتبييض الأموال، وتزوير سندات الهوية ووثائق السفر، وغيرها من صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ولهذا الغرض، تعمل مصالح الأمن الوطني بمطار محمد الخامس الدولي، بتنسيق مع المصالح المركزية المكلفة بمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، على متابعة وتحليل كافة أشكال التهديدات والمخاطر الإجرامية التي تمر عبر بوابة المعابر الحدودية باعتبارها تشكل نقطة التماس الأولى لكل دولة مع محيطها الإقليمي والجهوي والدولي، كما أنها البوابة والواجهة التي تستقبل حركية الأشخاص والبضائع، بشقيهما المشروع وغير المشروع أيضا.

وتؤكد المعطيات الإحصائية والعملياتية أن مصالح شرطة الحدود بمطار محمد الخامس تتعامل مع نوعين رئيسيين من الجرائم، الأول يدخل في نطاق ما يمكن أن يطلق عليه الأمن العام لمنشآت المطار ومرافقه والأشخاص بداخله، وهو يشمل تأمين مداخل المحطات الجوية ومشتملاتها، سواء تعلق الأمر بتلك المفتوحة للولوج الحر أو تلك التي تخضع لدرجات عالية من الحساسية، فضلا عن التدخل بخصوص الأفعال الإجرامية المرتبكة داخل هذه المنشآت من قبيل السرقات والعنف وباقي الجرائم التي تختلف درجاتها وخطورتها.

أما النوع الثاني من الأفعال الإجرامية التي تواجهه مصالح شرطة الحدود،

ما بين 2017 و2022

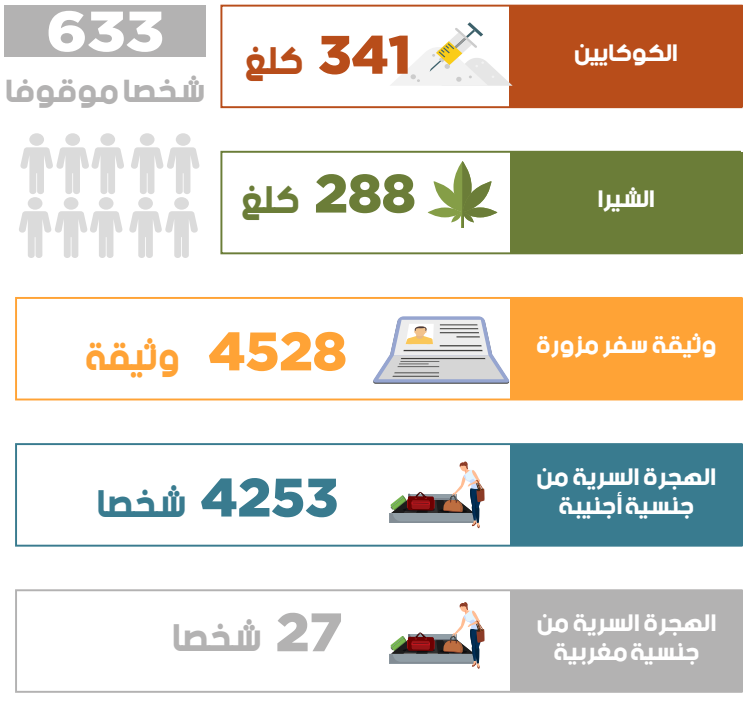

فهو الأكثر خطورة ويرتبط بحركية تنقل المسافرين، ويتعلق الأمر بجرائم التهريب الدولي للمخدرات والأموال والمواد المحظورة على العموم، وكذا جرائم تنظيم الهجرة غير المشروعة والاتجار في البشر على الصعيد الدولي، دون إغفال الجرائم ذات الطابع الإرهابي التي تستهدف أمن وسلامة الطيران المدني من قبيل اختطاف وتفجير الطائرات واحتجاز الرهائن... إلخ.

ومن أجل إدراك الدور الحيوي الذي تلعبه شرطة الحدود كفاعل ضمن المنظومة الأمنية الوطنية، يستدعي الأمر لزوما الاطلاع على حجم التحديات والمخاطر الأمنية التي تتقاطع مع مراكز الحدود. فالأرقام الرسمية المسجلة، تفيد أن المصالح الأمنية بمطار محمد الخامس الدولي بمدينة الدار البيضاء تمكنت، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2022 من إجهاض عدة عمليات لتهريب المخدرات باستعمال مجموعة من الأنماط الإجرامية من بينها أسلوب ابتلاع كبسولات تحتوي على مخدر الكوكايين ومخدر الشيرا، بحيث بلغ العدد الإجمالي للموقوفين في إطار هذه القضايا 633 شخصا من جنسيات مختلفة، حيث ناهزت الشحنات المحجوزة من مخدر الكوكايين 341 كيلوغراما ومن مخدر الشيرا 288 كيلوغراما

أيضا، ساهمت مختلف مصالح شرطة الحدود بمطار محمد الخامس الدولي، بشكل كبير وفاعل، في مخطط العمل المتعلق بمكافحة الهجرة غير المشروعة، بحيث ضبطت هذه المصالح خلال نفس الفترة، ما مجموعه 4528 وثيقة سفر وسند هوية مزورة بحوزة أكثر من 4253 مرشح للهجرة من جنسية أجنبية، و27 مرشحا من جنسية مغربية.

وفي الإجمال، تبقي مصالح شرطة الحدود على درجات عالية من اليقظة الأمنية والقدرة على التكيف مع جميع أشكال التهديدات الإجرامية والتحولات التي من شأنها أن تمس بسلامة خدمات الملاحة الجوية.

في سياق تطبعه التهديدات الأمنية الدولية، ما هي آليات التعاون الدولي التي تتبناها شرطة الحدود بمطار محمد الخامس الدولي؟

على غرار باقي أجهزة إنفاذ القانون التي يتمحور مجال تدخلها على التعامل مع تهديدات أمنية وأخطار تتسم بالبعد الدولي والعابر للحدود الوطنية، فإن شرطة مطار محمد الخامس الدولي تعتبر جزءا نشيطا ضمن المنظومة الوطنية للتعاون الشرطي الدولي، وهي المنظومة التي تتضمن مستويات ومجالات متعددة من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، والذي يتم بعضه مباشرة بين الدول فيما الجزء الآخر الأكثر حيوية تشرف عليه منظمات إقليمية ودولية متخصصة في التنسيق والربط بين أجهزة تطبيق القانون.

ومن أهم المنظمات الفعالة في مجال التعاون الأمني الدول التي ينخرط المغرب بشكل فعال ضمن مجهوداتها نجد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية-أنتربول والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، والتي توفر أنظمة للاتصالات السريعة والمؤمنة بين أجهزة الشرطة، هدفها تيسير ولوج الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين في الدول الأعضاء لقواعد بياناتها المختلفة. فالأنتربول مثلا، يضع رهن إشارة دوله الأعضاء منظومة I-24/7 للاتصالات والربط بقواعد البيانات الإسمية الخاصة بالأشخاص المبحوث عنهم، والسيارات والمركبات والعربات المصرح بسرقتها أو ضياعها، وسندات ووثائق السفر والهوية المعلن عن اختفائها أو سرقتها على الصعيد العالمي، وكذا قاعدة

INTERPOL

مجلس وزراء الداخلية العرب
The Arab Interior Ministers Council

بيانات التحف والعاديات والمصنفات الفنية والتاريخية..وغيرها.

أما الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب تربط، هي الأخرى، الدول العربية الأعضاء بقاعدة للاتصالات تسمى «شبكة الشيخ زايد»، وتتيح بدورها بيانات وخدمات ذات الاستخدام الشرطي لفائدة الأجهزة الأمنية في الدول العربية. وترتبط هذه الأنظمة للاتصالات الشرطية، بشكل وثيق، بمصالح الأمن والشرطة في المعابر الحدودية. على اعتبار أن هذه المصالح هي نقطة المراقبة المتقدمة والواجهة الأولى التي تتحرى وتتقصى في سندات الهوية المصرح بسرقتها، كما أنها هي التي تراقب حركية المسافرين عبر الحدود، والذين قد يتسلل ضمنهم مجرمون فارون من العدالة أو إرهابيون، كما أنها هي التي تقوم، بتنسيق مع عناصر الجمارك والضرائب غير المباشرة، بتنقيط العربات والمركبات التي قد تكون موضوع بلاغ دولي بالسرقة أو الضياع.

ووعيا منها بأهمية هذه الأنظمة في توطيد إجراءات التعاون الأمني وملاحقة المشتبه فيهم على الصعيد العالمي، قامت المديرية العامة للأمن الوطني بربط مصالحها المركزية بهذه الشبكات التواصلية المؤمنة، كما عملت انطلاقا من سنة 2017 على توسيع الربط بنظام الأنتربول ليشمل مراكز الحدود، وخصوصا المعابر الجوية، وذلك لتمكين هذه المصالح من إجهاض أي تسلل، أو تهريب محتمل للأشخاص، أو البضائع أو السلع أو السندات المشكوك فيها أو المصرح بسرقتها وضياعها.

وعلى مستوى مطار محمد الخامس الدولي، تنخرط مصالح الأمن الوطني في عدة شراكات مع مجموعة من أعرق أجهزة مراقبة الحدود على الصعيد الدولي، وفي مقدمتها قوة الحدود البريطانية والشرطة الفدرالية الألمانية والشرطة الوطنية الإسبانية وعدة وكالات فدرالية أمريكية مختصة بأمن المنافذ الحدودية، وهي جميعا تربطها بمصالح الأمن المغربية شراكات لنقل ومشاركة التكنولوجيات والخبرات والممارسات الفضلى في مجال المراقبة الحدودية.

بعيدا عن الجانب العملي، ما هو أبرز حدث طبع مساركم الوظيفي؟

صراحة وبشكل شخصي، لم أكن أتخيل أنه في يوم من الأيام سيتم إغلاق أبواب مطار محمد الخامس الدولي بمدينة الدار البيضاء الدولي بشكل كامل أمام حركية المسافرين، فمن كان يظن أنه سيأتي اليوم الذي تبقى فيه جميع الطائرات رابضة على مستوى الساحة الجوية، ولكن تفشي وباء كوفيد-19 شكل لحظة فارقة جعلت هذا السيناريو الذي كان يصنف ضمن الخيال واقعا حقيقيا كنا مطالبين جميعا بالتعايش معه.

الإطار القانوني الدولي والوطني لأمن الملاحة الجوية

هناك مجموعة من الصكوك والاتفاقات والبروتوكولات الدولية التي تنظم سلامة الملاحة الجوية، كما أنها هناك نصوص تشريعية وطنية تزجر الجرائم والاعتداءات التي تمس بسلامة المنشآت الجوية، نستعرضها على الشكل الآتي:

1. الصكوك والمعاهدات الدولية:

-اتفاقية طوكيو المتعلقة بالمخالفات وبعض الأعمال المرتكبة على متن الطائرات بتاريخ 14 شتنبر 1969، والموقعة من طرف المملكة المغربية في 21 أكتوبر 1975؛

-اتفاقية لاهاي لزجر أعمال السيطرة غير المشروعة للطائرات بتاريخ 16 دجنبر 1970، والموقعة من طرف المغرب في 23 يناير 1976؛

-اتفاقية مونريال المتعلقة بمنع الأعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدني بتاريخ 23 شتنبر 1971، الموقعة من طرف المملكة المغربية بتاريخ 30 دجنبر 1975؛

- البروتوكول التكميلي لاتفاقية مونريال المتعلق بزجر العنف بالمطارات بتاريخ 1988.12.24، الموقعة من طرف المملكة المغربية بتاريخ 2002.12.15؛

-الاتفاقية المحددة للمتفجرات البلاستكية والورقية من أجل الكشف عليها بتاريخ فاتح مارس 1999، والموقعة من طرف المملكة المغربية بتاريخ 26 ماي 1999.

2. التشريع الوطني:

-الفصل 607 مكرر والفصل 607 مكرر مرتين من مجموعة القانون الجنائي، واللذان يقرران عقوبات سجنية ما بين 10 و20 سنة لكل من كان على متن طائرة أثناء تحليقها فاستولى عليها أو فرض مراقبته عليها بعنف أو بأية وسيلة من الوسائل.

ويعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات، بغض النظر عن العقوبات الأشد، كل من قام عمدا بتهديدات أو أعمال عنف ضد الملاحين والموجودين على متن طائرة ما خلال تحليقها قصد تحويلها أو المس بسلامتها، وكل من ألحق عمدا بطائرة في حالة عمل أضرارا تجعلها غير قادرة على التحليق أو من شأنها المس بسلامة تحليقها.

ويعاقب بالسجن من 10 إلى 20 سنة كل من أتلف منشآت أو مصالح للملاحة الجوية أو ألحق بها أضرارا أو أخل بسيرها إذا كان من شأن هذه الأعمال المس بسلامة الطائرة، وكذا كل من قدم معلومات يعرف أنها خاطئة قصد المس بسلامة الطائرة.

-القانون 03.03، المعدل والمتمم لمجموعة القانون الجنائي، والمتعلق بمواجهة الإرهاب، والذي ينص في الفصل 218-1 على ما يلي:

«تعتبر الجرائم الآتية أفعالا إرهابية، إذا كانت لها علاقة عمدا بمشروع فردي أو جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف:

...4. تحويل الطائرات أو السفن أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أو إتلافها أو إتلاف منشآت الملاحة الجوية أو البحرية أو البرية أو تعييب أو تخريب أو إتلاف وسائل الاتصال...».

-المرسوم عدد 2.98.1011 الصادر بتاريخ 1999.03.30، والمتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لأمن وسلامة الطيران المدني واللجان المحلية لأمن المطارات.

خلية مكافحة المخدرات بمطار محمد الخامس الدولي.. صمام أمان في وجه تجار السموم

يقتضي مفهوم «المسؤولية المشتركة لمكافحة المخدرات»، الذي تنص عليه المواثيق الدولية وفي مقدمتها اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعتمده الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن تشترك جميع دول العالم، والمنظمات الدولية والإقليمية، في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك عن طريق تعزيز التشريعات الوطنية، وتقليص الطلب على المخدرات، وتدعيم إجراءات حجز الأموال المتحصّلة من التجارة غير المشروعة، فضلا عن توطيد آليات التنسيق وتبادل المعلومات بين السلطات الأمنية والقضائية في مختلف الدول.

غير أن مجال تطبيق هذا المفهوم لا يقتصر فقط على المستوى الدولي، أي ترتيب مسؤولية الدول في مكافحة الظاهرة، بل يمتد أيضا ليشمل المستوى الوطني من خلال إشراك مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمتدخلين المجتمعيين والأكاديميين في عمليات الوقاية من المخدرات ومكافحة الاتجار غير المشروع فيها، وذلك على اعتبار أن معالجة ظاهرة الإدمان تحتاج إلى إستراتيجية مندمجة، وإلى مخططات عمل متكاملة، وإلى مقاربات متعددة، تشترك فيها مجموعة من القطاعات الحكومية ومن بينها بطبيعة الحال الأجهزة الأمنية المكلفة بالرصد والمكافحة.

ومن هذا المنظور المرتكز على المسؤولية المشتركة في مواجهة آفة ترويج واستهلاك المخدرات، اعتمدت المديرية العامة للأمن الوطني استراتيجية تروم تدعيم آليات زجر هذا النشاط الإجرامي وتنويعها أخذا بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات التي تشمل مواكبة الأساليب الإجرامية المستجدة ومسارات الترويج المتغيرة والمستحدثة التي تعتمدها الكارتيلات الدولية، وهو التوجه الذي تم تتويجه بإنشاء وتكوين مجموعة من فرق مكافحة المخدرات التي تتميز بخصوصيات وظيفية وكفاءات مهنية استثنائية، سواء فيما يخص مجالات تدخلها أو أساليب عملها والخبرات التي راكمتها في هذا المجال.

وفي هذا الملف، تعرض لكم مجلة الشرطة تجربة واحدة من هذه الفرق ممثلة ب «خلية مكافحة المخدرات» التابعة لمصالح الشرطة القضائية بمنطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء، وهي فرقة مكونة من نخبة مختارة من الشرطيات والشرطيين المؤهلين علميا ووظيفيا على أعلى مستوى، مهمتهم رصد وتجفيف نشاط شبكات التهريب الدولي للمخدرات، خصوصا تلك التي تستغل مسارات النقل الجوي في نشاطها الإجرامي.

ولهذا الغرض تستضيف «مجلة الشرطة» **عميد الشرطة رضوان أوتلو، رئيس خلية مكافحة المخدرات بمطار محمد الخامس الدولي**، الذي ينقلنا إلى خبايا وكواليس عمل يمتد على مدار الساعة لرصد وزجر عمليات التهريب الدولي للمخدرات التي يتم تنفيذها عبر بوابة هذه المحطة الجوية الأكبر والأهم ليس فقط بالمغرب، ولكن على مستوى منطقة شمال وغرب إفريقيا ككل.

إلتحق عميد الشرطة رضوان أوتلو بصفوف الأمن الوطني سنة 1995 بعد اجتيازه بنجاح مباراة مفتشي الشرطة، وبعد قضاء فترة التدريب الأساسي الاعتيادية بالمعهد الملكي للشرطة بمدينة القنيطرة، تم تعيينه للعمل بالمديرية المركزية للموارد البشرية بالرباط لمدة سنة واحدة، قبل أن ينتقل لتعزيز صفوف منطقة أمن الفداء درب السلطان بالدار البيضاء، وبالضبط مصالح الأمن العمومي، حيث مارس عدة مهام من بينها معاين بمصلحة حوادث السير ومكلف بالتدبير الإداري لملفات هذه المصلحة.

وفي سنة 2001، إلتحق هذا الإطار الأمني للعمل أول مرة بمنطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي، حيث تدرج في مجموعة من المهام المرتبطة بالأمن والمراقبة الحدودية، تنوعت بين مراقبة وختم جوازات السفر والعمل ضمن المجموعات المكلفة بمكافحة الجريمة بهذا المعبر الجوي، قبل أن يرأس خلية مكافحة المخدرات.

وخلال هذا المسار الوظيفي، ترقى السيد رضوان أوتلو ضمن درجات الأمن الوطني إلى أن وصل سنة 2021 إلى رتبة عميد شرطة التي تعتبر واحدة من درجات القيادة الوظيفية، وهو بالمناسبة متزوج وأب لثلاثة أبناء.

وعلى المستوى المهني دائما، يعتبر عميد الشرطة رضوان أوتلو واحدا من الكفاءات المهنية التي خبرت وتمرست في التعامل مع أساليب التهريب الدولي للمخدرات بالمعابر الحدودية الجوية، وهي التجربة الناتجة عن الاحتكاك الدائم مع هذه الأنشطة الإجرامية التي تختلف أساليبها وأنماطها باختلاف الوجهات التي تغطيها الرحلات الجوية الدولية التي تنطلق من مطار محمد الخامس الدولي، باعتباره القلب النابض لحركية النقل الجوي الوطنية.

© 2022 DGSN

في البداية، هل يمكن أن تضع قراء مجلة الشرطة في صورة المهام الموكولة لكم؟

أولا، لا بد من توجيه عناية القراء الكرام إلى أن خلية مكافحة المخدرات، التابعة وظيفيا لفرقة الشرطة القضائية بمنطقة أمن مطار محمد الخامس الدولي، تعتبر واحدة من العشرات من الفرق المماثلة الموجودة بكافة مصالح الشرطة القضائية على الصعيد الوطني، وهي تعمل وفق إطار عام يقتضي زجر ومكافحة أنشطة حيازة وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية بمختلف أنواعها وفئاتها، سواء انطلاقا من الخارج نحو التراب الوطني أو العكس، فضلا عن المعالجة القضائية لملفات هذا النشاط الإجرامي، وذلك تحت الإشراف المباشر والفعلي للسلطات القضائية، ممثلة في النيابة العامة المختصة.

وفي المقابل، تطرح طبيعة المعابر الحدودية ومن بينها مطار محمد الخامس الدولي مجموعة من الخصوصيات في مجال مكافحة الجريمة عموما، وتلك المتعلقة بتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية على وجه الخصوص، حيث تتنوع أساليب التهريب وتقنياته بتنوع المسارات ووجهات السفر، بل إننا غالبا ما نكون أمام أساليب تهريب متنوعة ومتعددة ضمن نفس الوجهة الدولية، ولهذا الغرض، فإن استراتيجيات العمل المعتمدة من قبل فرقة مكافحة المخدرات تتنوع بين ما هو استباقي يقتضي تجميع وتحليل معلومات السفر واستغلالها على المستوى الميداني، وبين استعمال التقنيات الحديثة في الكشف عن المواد الممنوعة، ثم العمل على زجر هذه الأنشطة وفق تقنيات وآليات عمل تراعي ضوابط أمن وسلامة الملاحة الجوية من جهة ثانية.

كما أن عمليات التهريب الدولي للمخدرات عبر المعابر الحدودية على وجه العموم، والمطارات على وجه الخصوص تتميز باعتمادها لعدة أنماط إجرامية متباينة ومتنوعة، نجد من بينها تهريب المخدرات ضمن الأمتعة والمتعلقات الشخصية للمسافرين، بحيث يلجأ المهربون إلى أكثر الأساليب غرابة وتعقيدا لدس المواد المخدرة ونقلها عبر رحلات جوية، كما نجد أيضا الأسلوب الإجرامي الذي يعتبر مستجدا خلال السنوات الأخيرة، ويعتمد ابتلاع المسافرين لكبسولات تحتوي على المواد الممنوعة والسفر بها لمسافات مختلفة داخل أمعائهم، علما أن صغر حجم شحنات المخدرات المنقولة جوا يبقى هو القاسم المشترك بين هذه الأنشطة الإجرامية وإن تعددت أساليبها وطرقها.

> **إن استراتيجيات العمل المعتمدة من قبل فرقة مكافحة المخدرات تتنوع بين ما هو استباقي يقتضي استغلال وتحليل معلومات السفر واستغلالها على المستوى الميداني، وبين استعمال التقنيات الحديثة في الكشف عن المواد الممنوعة، ثم العمل على زجر هذه الأنشطة وفق تقنيات وآليات عمل تراعي ضوابط أمن وسلامة الملاحة الجوية من جهة ثانية**

التحليل الاستباقي للمعطيات.. سلاح فعال

من بين التقنيات المستجدة والفعالة التي تعتمدها شرطة الحدود التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني في مواجهة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، تلك المتعلقة بجمع وتخزين معلومات السفر، قبل العمل على استغلالها وتحليلها بالشكل الذي يمكن من رصد مجموعة من النشاطات الإجرامية، وفي مقدمتها التهريب الدولي للمواد الممنوعة، ممثلة في المخدرات والمؤثرات العقلية بشكل أساسي.

وفي هذا السياق، تنسج المديرية العامة للأمن الوطني علاقات تعاون وشراكة وتنسيق دائمين مع كافة الفاعلين الوطنيين في مجال الملاحة الجوية، وهي الشراكة التي تندرج في إطار تطبيق مقتضيات وتوصيات الأمن والسلامة الصادرة عن المنظمة الدولية للملاحة الجوية، بحيث يتم في هذا السياق مد مصالح شرطة الحدود بكافة المعطيات المتعلقة بالرحلات الجوية التي تعبر مطار الدار البيضاء الجوي، والتي تتنوع بين المعطيات التقنية للرحلات ولوائح المسافرين ووجهاتهم النهائية، فضلا عن حجم الأمتعة وطبيعتها وإن كانت تتضمن أية مواد خطيرة أو مصنفة ضمن المواد الخطيرة.

وعلى المستوى العملي، تتوفر مصالح شرطة الحدود على بنيات عملياتية وتقنية مختصة في تجميع كافة أنواع وأشكال المعلومات التي تتوصل بها مصالح الأمن الوطني سواء بشكل داخلي من باقي الأجهزة الأمنية، أو من قبل المتدخلين في مجال الملاحة الجوية، وهي المعطيات التي يتم تحليلها واستغلالها وفق آليات وتقنيات معلوماتية ومهنية معقدة بهدف الكشف عن أي ثغرات أو استنتاجات يمكن أن تقود إلى رصد الأنماط الإجرامية من بينها.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشكل تقاطع مسارات السفر أو تكرارها بالنسبة لعينة محددة مسبقا من المسافرين، أو اعتماد هذه العينة على مصادر محددة للحجز وأداء مصاريف الرحلات، -قد يشكل- بداية لتحقيقات معمقة وعمليات مراقبة حدودية قد تقود في النهاية إلى الكشف عن أنشطة إجرامية فردية أو نشاط منظمة للجريمة الدولية، وهي التقنية التي أثبتت التجارب والخبرات صحتها من خلال ضبط مجموعة من عمليات التهريب الدولي للمخدرات فقط من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بمسارات تنقل المهربين ومعلومات سفرهم.

وفي هذا السياق، لا بد من التذكير أن آلية تحليل المعطيات التي تعتمدها مصالح شرطة الحدود تعتبر واحدة من أحدث التقنيات المعتمدة في أكبر المطارات الدولية، وهي التقنيات التي تقتضي استثمارات كبيرة سواء على المستويين التقني والبشري، فضلا عن مراكمة كم هائل من الخبرات الوظيفية واستغلالها ضمن عمليات دقيقة وموجهة.

عمليات المراقبة الدقيقة «le Ciblage» .. التكنولوجيا في خدمة الأمن الحدودي

استكمالا لعمليات التحليل الاستباقي للمعطيات المعلوماتية، تشكل عمليات المراقبة الميدانية الدقيقة واحدة من التحديات التي تطبع عمل شرطة الحدود، بحيث إنها واحدة من المهام المعقدة التي يجب أن تجمع بين الفعالية القصوى في زجر الأنشطة الإجرامية الخطيرة من جهة، وبين ضرورة ضمان انسيابية المسافرين وحركية النقل الجوي التي تشكل العامل الحاسم في تنافسية أي معبر حدودي وقدرته على جذب المسافرين وتوفير خدمات عالية المستوى لهم.

ولهذا الغرض، تعتمد عمليات المراقبة عند الوصول أو المغادرة الجمع بين تنفيذ إجراءات التفتيش الاعتيادية للمسافرين والأمتعة والبضائع باستعمال تقنيات سريعة مثل أجهزة المسح الضوئي والأشعة السينية، فضلا عن استعمال فرق الكلاب المدربة في الكشف عن المنوعات من

إن آلية تحليل المعطيات التي تعتمدها مصالح شرطة الحدود تعتبر واحدة من أحدث التقنيات المعتمدة في أكبر المطارات الدولية، وهي التقنيات التي تقتضي استثمارات كبيرة سواء على المستويين التقني والبشري، فضلا عن مراكمة كم هائل من الخبرات الوظيفية واستغلالها ضمن عمليات دقيقة وموجهة

جهة، وبين الاعتماد على معيار متفق عليه على الصعيد العالمي، يعتمد على استغلال معطيات السفر المعلوماتية التي تم تجميعها وتحليلها في تنفيذ عملية مراقبة دقيقة وموجهة « *Opéra-tions de contrôle ciblé* »، يتم توجيهها لفئات معينة ومختارة بشكل قبلي من المسافرين، بشكل يسمح بالحفاظ على مستويات عالية من انسيابية حركية المسافرين، خصوصا خلال فترات الذروة التي تعرف قدوما مكثفا للرحلات الجوية.

وعمليات المراقبة هذه تتم بداية من خلال إخضاع المسافرين لعملية فحص دقيق باستعمال جهاز مسح ضوئي «*Scanner*» جد متقدم ومخصص للكشف عن جميع الأجسام الغريبة داخل جسم المسافر، وفي هذه الحالة تعتمد عملية المراقبة على دقة وتكنولوجيا الجهاز المتقدمة، بالإضافة إلى خبرة موظف الشرطة المكلف بالمراقبة وقدرته على رصد الأجسام الغريبة والدخيلة خلال مدة زمنية يجب ألا تتعدى بضع دقائق فقط ضمانا لحق المسافرين في الإتمام السريع لإجراءات السفر.

وفي الحالة التي يتم فيها رصد أجسام غريبة داخل جسد المسافر يتم اللجوء إلى إخضاعه

لفحوصات طبية متقدمة داخل الجناح الطبي المعد خصيصا بالمطار، بحيث تشمل هذه المرحلة من البحث إخضاع المسافر لفحص بالأشعة السينية يروم تأكيد نتائج عملية المراقبة الأولية، فضلا عن تحديد كمية تقريبية للمواد الغريبة وطبيعتها، قبل أن يتم الاحتفاظ بالمسافر الذي يتحول إلى مشتبه فيه بوحدة طبية مخصصة لعملية تفريغ كمية المواد المخدرة مع مراقبة دقيقة لحالته الصحية بالنظر إلى تنامي المخاطر المرتبطة بتفكك وانفجار الكبسولات التي تم بلعها وتشكل خطرا مباشرا على حياة المعني بالأمر .

وبلغة الأرقام، فقد مكنت عمليات مكافحة المخدرات، خصوصا عمليات التهريب التي تتم عبر ابتلاع المخدرات على شكل كبسولات، أو ما يسمى « *In-Corpore* » ، خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2019 والنصف الأول من سنة 2022 عن ضبط 250 شخصا كانوا ينقلون المخدرات داخل أمعائهم، من بينهم 200 شخصا، جلهم من جنسيات أجنبية، كانوا ينقلون مخدر الكوكايين، فيما البقية تم ضبطهم أثناء محاولتهم تهريب شحنات من مخدر الشيرا على شكل كبسولات قابلة للبلع.

إن مطار محمد الخامس الدولي بمدينة الدار البيضاء يعتبر أكبر مطار على الصعيد الوطني والإقليمي فيما يخص حركية المسافرين وعدد وجهات السفر الدولية التي يغطيها

من خلال تجربتكم، ما هي الخصوصيات التي يتسم بها عملكم في مجال مكافحة المخدرات على مستوى مطار محمد الخامس الدولي؟

أولا يجب التذكير على أن مطار محمد الخامس الدولي بمدينة الدار البيضاء يعتبر أكبر مطار على الصعيد الوطني والإقليمي فيما يخص حركية المسافرين وعدد وجهات السفر الدولية التي يغطيها، وهو أيضا مركز عمليات الناقل الوطني ممثلا في «الخطوط الملكية المغربية»، الأمر الذي يطرح جملة من التحديات المرتبطة بضرورة الموازنة بين الحفاظ على هذه الريادة ومكافحة شبكات الجريمة الدولية على مجموعة من الجبهات.

ومن هذا المنطلق، لا بد من التذكير أن الأنشطة الإجرامية المتعلقة بتهريب المخدرات على الصعيد الدولي ليست مرتبطة بوجهة سفر معينة أو بنوع محدد من المسافرين، فأي رحلة جوية وأي مسافر يمكن أن يشكلا وسيلة محتملة يستعملها مهربوا المخدرات، لكن الفرق يكمن في أهمية عمليات التهريب وحجم الشحنات المهربة ونسقها وكثافة العمليات التي يتم تنفيذها عبرها، وهو الأمر الذي يشكل عاملا حاسما في توجيه عمليات المراقبة وتوظيفها بالشكل المناسب وفق قواعد وظيفية ومهنية مضبوطة.

ففي بعض الأحيان، تسفر عمليات المراقبة الحدودية عن ضبط عمليات للتهريب تتسم بالفردية والهواية، تتمثل في الغالب في حيازة المسافرين لكميات من المخدرات، وخصوصا مخدر الحشيش، يمكن أن أصفها بالقليلة جدا وتتراوح بين بضع إلى العشرات من الغرامات، يعمد المسافر إلى دسها داخل أمتعته الشخصية أو ملابسه بطريقة هاوية يسهل كشفها من خلال عمليات التفتيش الروتينية ودون استخدام أي من التقنيات المتقدمة، وهي عمليات تهريب للمخدرات إن لم تكن للاستعمال الشخصي، فهي من وحي تجارب فردية بعيدة عن نشاط الشبكات المنظمة.

وفي المقابل، أعود هنا إلى عملية تحليل واستغلال معطيات السفر، حيث تقودنا هذه العملية، إلى جانب التجربة المهنية، إلى تحديد أكثر وجهات السفر والرحلات التي يعمل عليها مهربوا المخدرات المحترفين والذين يعملون في إطار شبكات منظمة تتوفر على وسائل مادية وإمكانيات مهمة جداً، بحيث يسبق وصول أي من الرحلات المتوجهة أو القادمة من هذه الوجهات عمليات استباقية مكثفة، يتم خلالها التركيز على الرحلات الطويلة القادمة من مناطق تعتبر مراكز لكارتيلات ترويج المخدرات خصوصا القوية من قبيل الكوكايين والهروين، بالإضافة إلى الوجهات التي تعرف مستويات مراقبة أمنية ضعيفة والتي تستعمل كمعابر لتصريف وتشتيت انتباه المصالح الأمنية.

وفي نفس السياق، لا بد من التأكيد على أن التحدي الأكبر الذي يواجه عناصر الشرطة المكلفة بمكافحة عمليات تهريب المنوعات بكل المعابر الحدودية، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، يبقى هو مواكبة واستباق وكشف الأساليب التي يعتمدها المهربون في إخفاء المنوعات، فقد قادتني تجربة تمتد لأكثر من عشرين سنة من العمل في مطار محمد الخامس الدولي لاكتشاف عمليات تهريب تفوق الخيال في حبكتها، فبين دس المخدرات ضمن ملابس ومواد خاصة بالرضع إلى تبليل ملابس وأنسجة بمخدرات على شكل سائل إلى دسها ضمن أدوية ومواد صيدلانية، يمكن للمهربين أن يلجأوا إلى أغرب الوسائل في تمرير المنوعات، وهو الأمر الذي تواجه أجهزة إنفاذ القانون من خلال العمل الجدي والجبار وتبادل الخبرات محليا ودوليا، فضلا عن استعمال واعتماد أحدث التكنولوجيات الرقمية من أجل أن تبقى على نفس نسق تطور شبكات الجريمة الدولية.

وهنا أحرص على التأكيد على أن مصالح شرطة الحدود المغربية تتوفر على كفاءات مهنية مشهود لها بالحرفية على الصعيدين الاقليمي والدولي، وهي الكفاءات التي تجمع بين التكوين الجيد الذي توفره بنيات التكوين الشرطي وطنيا ينضاف إليه مجموعة من التكوينيات المتخصصة والدقيقة التي يتم تنظيمها في إطار علاقات الشراكة مع مؤسسات دولية عريقة في مجال أمن الحدود، أذكر منها على سبيل المثال قوة أمن الحدود التابعة للمملكة المتحدة ووكالة مكافحة المخدرات الفدرالية الأمريكية والشرطة الإسبانية والألمانية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى توجه المملكة المغربية إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة والبنيات التحتية الرقمية والمعلوماتية، التي تسهل عمليات المراقبة، وتوفر إمكانيات متقدمة للجمع بين الفعالية الأمنية وضمان تجربة سفر مميزة لفائدة زوار المملكة المغربية والعابرين لمراكزها الحدودية.

هل يمكن أن تضعنا في صورة تجربة استثنائية أو حدث ترك أثره لديكم؟

إن كل يوم عمل بمطار محمد الخامس الدولي هو تجربة استثنائية في حد ذاته، غير أن أكثر ما يمكن أن أتذكره الآن كحدث أثر في بشكل شخصي هو وفاة مسافر من جنسية أجنبية بعد انفجار كبسولة من مخدر الكوكايين كان يحاول تهريبها ضمن شحنة من نفس المادة المخدرة، حيث ظهرت عليه علامات مرضية معروفة بين صفوف مهربي المخدرات داخل أمعائهم فور وصول رحلته القادمة من وجهة بعيدة نسبيا، الأمر الذي تنبهت له عناصر الشرطة وتم إخضاعه على الفور لمواكبة طبية استعجالية، غير أن طريقة تلفيف مخدر الكوكايين ونسبة تركيزه العالية وعوامل أخرى بيولوجية ساهمت في تفككها وتعرضه لتسمم حاد عجل بوفاته بالمستشفى، حيث تبع هذا الحادث إجراء تقييم شامل لعمليات المراقبة بالشكل الذي يسمح برصد أية حالة مماثلة حتى قبل وصولها لإجراءات المراقبة الاعتيادية.

المصالح الأمنية بمختلف تخصصاتها تعمل بشكل متكامل وبتنسيق دائم من أجل مكافحة شبكات التهريب الدولي للمخدرات، وهو العمل الذي يمتد إلى جميع الجبهات، سواء البرية والبحرية والجوية

في الختام، ما تقييمكم للأخطار والتحديات التي تواجه المغرب، خصوصا في الشق المتعلق بتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية؟

كممارس بالميدان، أرى أن المغرب بموقعه الجغرافي الاستراتيجي والإمكانيات التي يتوفر عليها فيما يتعلق بالبنية التحتية المتطورة والمتنوعة، يتمتع بعوامل جذب تجعله محط اهتمام ليس فقط من قبل الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، بل أيضا من قبل شبكات الجريمة المنظمة والعابرة للحدود الوطنية، أولا كممر قريب واستراتيجي لولوج أسواق أوروبا الغربية، ثم كهدف نهائي لشبكات التهريب الدولي للمخدرات القوية بالنظر إلى التطور الكبير الذي تعرفه القطاعات الاقتصادية وخصوصا القطاع السياحي وجذبه لفئات متنوعة من السياح من مختلف بقاع العالم.

ومن هذا المنطلق، لابد من التأكيد على أن المصالح الأمنية بمختلف تخصصاتها تعمل بشكل متكامل وبتنسيق دائم من أجل مكافحة شبكات التهريب الدولي للمخدرات، وهو العمل الذي يمتد إلى جميع الجبهات، سواء البرية والبحرية والجوية، بهدف وغاية وحيدين، وهي تجفيف مصادر جلب وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية وإبعاد خطرها على المواطن المغربي عموما والفئة الناشئة على وجه الخصوص.

الأمن الوطني..
شريك أساسي في الأمن العالمي

تعاظم الدور الذي تنهض به مصالح الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني على الصعيد الإقليمي والدولي، إن على مستوى الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، أو فيما يتعلق بتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات الكفيلة بتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

وقد صارت المملكة المغربية في الآونة الأخيرة قبلة للعديد من المسؤولين الأمنيين الدوليين، الباحثين عن توطيد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، كما أضحت التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب وشبكات الإجرام المنظم محط اهتمام الكثير من دول العالم والمنظمات الدولية المعنية بالأمن في مفهومه الواسع.

المغرب والأراضي المنخفضة..
اتفاق حسن النوايا

بتاريخ 10 ماي 2022، وقّع المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني السيد عبد اللطيف حموشي ومفوض شرطة الأراضي المنخفضة (هولندا)، بمدينة الرباط، «خطاب نوايا» يُحدد مجالات وأشكال التعاون الثنائي في مختلف المجالات الأمنية ذات الاهتمام المشترك.

وينطلق هذا الاتفاق الثنائي المهم والواعد، من الرغبة المشتركة للبلدين في توطيد علاقات التعاون الأمني بين مصالح الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني من جهة وشرطة الأراضي المنخفضة من جهة ثانية، كما أنه يهدف إلى تثمين وتقوية هذا التعاون، بشكل يسمح بضمان التصدي الحازم والفعال للتحديات التي تطرحها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتهديدات المرتبطة بالخطر الإرهابي والتطرف العنيف.

ويشكل «خطاب النوايا»، الذي تم توقيعه بين الشرطة المغربية ونظيرتها في الأراضي المنخفضة، «إطارا اتفاقيا» لتنظيم ودعم التعاون الثنائي، يحرص فيه الطرفان على تبادل المعلومات وتعزيز التعاون في مجال الأبحاث الجنائية والتكوين الشرطي، وكذا تقاسم الخبرات والتجارب والمعرفة المرتبطة بالعمل الأمني.

كما حدد هذا الخطاب نطاق التعاون الثنائي، الذي يبقى قابلا للتطوير كلما فرضت مصلحة الطرفين

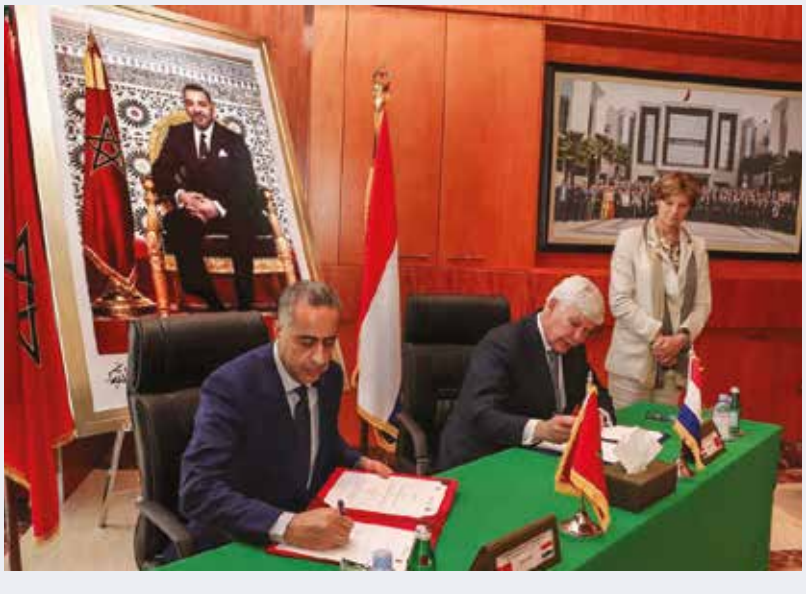

المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني ومفوض شرطة الأراضي المنخفضة يوقعان «خطاب نوايا»، يحدد مجالات وأشكال التعاون الأمني الثنائي، ويفتح الآفاق واعدة لتطوير العمل المشترك في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب

ذلك، في ميدان مكافحة الإرهاب والتطرف، وجرائم المخدرات والاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية، والجرائم المالية والاقتصادية بما فيها غسيل الأموال المتأتية من أنشطة محظورة، والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وكذا الجرائم السيبرانية المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة.

وتحقيقا لمزيد من التعاون وتنسيق الجهود المشتركة، وضمان نجاعة وسرعة التعاون الثنائي بين الطرفين، فقد تم تعيين نقطة اتصال مركزية على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني، وكذا على صعيد شرطة الأراضي المنخفضة، عهد لهما بمهام تسهيل وتسريع تبادل المراسلات والاتصالات والطلبات التي يقتضيها التعاون الثنائي بين الطرفين في المجال الأمني.

ويؤشر توقيع المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني ومفوض شرطة الأراضي المنخفضة على «خطاب النوايا» المشترك، على مدى الأهمية المتزايدة التي يكتسيها التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف في المجال الأمني، خصوصا في ظل تنامي البعد العابر للحدود الوطنية لمختلف صور الجريمة المنظمة، وكذا تزايد مخاطر التهديد الإرهابي على الصعيد العالمي.

المغرب وألمانيا.. تعاون بآفاق واعدة

بتاريخ 10 يونيو 2022، استقبل المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني السيد عبد اللطيف حموشي، بمدينة الرباط، المدير العام للشرطة الاتحادية بدولة ألمانيا السيد Dieter ROMANN.

وقد جرى هذا الاستقبال على هامش زيارة العمل التي قام بها المدير العام للشرطة الاتحادية الألمانية على رأس وفد أمني مهم للمغرب، بهدف تطوير آليات التعاون الثنائي في المجال الأمني، وتعزيز الشراكة الأمنية بما يخدم المصالح المشتركة للمملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، فضلا عن تقاسم التجارب والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب ومختلف صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وقد شدد المدير العام للشرطة الاتحادية الألمانية على أن هذا اللقاء المهم يجسّد الإرادة الراسخة للسلطات الألمانية في تطوير التعاون الأمني مع المملكة المغربية، كما أنه يشكل منطلقا للارتقاء بالشراكة الأمنية الثنائية على أسس متينة قوامها المصداقية والثقة والمصلحة المشتركة.

وأشاد رئيس الوفد الألماني خلال هذا اللقاء بالدور البارز الذي تضطلع به المملكة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب، مثمنا عاليا المعلومات التي قدمتها المصالح

استقبال المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني السيد عبد اللطيف حموشي، المدير العام للشرطة الاتحادية بدولة ألمانيا السيد Dieter ROMANN.
وقد جرى هذا الاستقبال على هامش زيارة العمل التي قام بها المدير العام للشرطة الاتحادية الألمانية على رأس وفد أمني مهم للمغرب

الأمنية المغربية في وقت سابق لألمانيا بخصوص التهديدات المرتبطة بالخطر الإرهابي.

ومن جانبه، أكد المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني السيد عبد اللطيف حموشي على أهمية التعاون الأمني الدولي لتحييد المخاطر المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة، مؤكدا انخراط واستعداد مصالح المديرية العامة للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني لتطوير هذا التعاون، بما يضمن توطيد الأمن والاستقرار، وتحقيق التصدي الحازم لمختلف التهديدات والمخاطر الإجرامية.

وقد جاء هذا اللقاء، الذي جمع المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني والمدير العام للشرطة الاتحادية الألمانية، في سياق موسوم بالرغبة المشتركة في الدفع بالتعاون الثنائي بين البلدين ليشمل مجالات أوسع، خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وأمن الحدود، فضلا عن تطوير سبل وآليات أكثر مرونة لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب على النحو الذي يحقق النجاعة والفعالية في عمليات التعاون الثنائي في المجال الأمني.

المغرب والولايات المتحدة الأمريكية..شركاء في الأمن والاستقرار

أجرى المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني السيد عبد اللطيف حموشي زيارة عمل إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال يومي 13 و14 يونيو 2022، وذلك على رأس وفد أمني يضم مدراء وأطر من المصالح المركزية للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

وقد جسدت هذه الزيارة متانة التعاون الثنائي الذي يجمع بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات الأمنية، خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، كما أنها جاءت في سياق مطبوع بتعزيز وتطوير الشراكة الأمنية بين المصالح الأمنية المغربية والوكالات الفيدرالية الأمريكية المكلفة بالاستخبارات وتطبيق القانون.

وقد عقد المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني خلال أشغال هذه الزيارة جلسات عمل ومباحثات مع السيدة أفريل هاينز مديرة أجهزة الاستخبارات الوطنية، ومع مدير وكالة الاستخبارات المركزية السيد ويليام بيرنز، ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي السيد كريستوفر راي، تناولت مختلف التهديدات الأمنية والمخاطر المستجدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما تمت مناقشة آليات وسبل مكافحة هذه المخاطر من منظور جماعي ومشترك قادر على تحقيق الأمن وإرساء الاستقرار الدوليين.

لقاء المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني السيد عبد اللطيف حموشي والسيد مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي السيد كريستوفر راي أثناء زيارة عمل إلى الولايات المتحدة الأمريكية

كما بحث السيد عبد اللطيف حموشي مع مسؤولي المصالح الاستخباراتية والأمنية الأمريكية مختلف التحديات الأمنية والتهديدات التي تطرحها الجماعات الإرهابية وشبكات الإجرام المنظم في العديد من مناطق العالم، بما فيها منطقة الساحل والصحراء والشرق الأوسط وأوروبا. وتم التطرق كذلك «للعمليات الافتراضية» المرتبطة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، خصوصا في أشكالها السيبرانية وارتباطاتها العابرة للحدود الوطنية.

وتميزت هذه الزيارة كذلك بتبادل الخبرات والتجارب وتقاسم المعلومات ذات الصلة بمكافحة التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، كما تم التوافق على أهمية تنسيق الجهود المشتركة وتطوير آليات الرصد والمكافحة، بما يضمن التصدي الحازم لمختلف المخاطر والتهديدات المتنامية على الصعيد الدولي.

وتؤشر هذه الزيارة، مرة أخرى، على أهمية التعاون الثنائي الأمني بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارهما شريكين أساسيين في الجهود الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار، كما أنها تترجم الانخراط الراسخ لمصالح المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في المساعي الدولية الرامية لتحيين المخاطر المحدقة بالأمن الإقليمي والدولي.

تتويج الأمن المغربي بجائزة التفوق الإفريقي في مجال الإدارة الإلكترونية

African excellence Award : E-gov

توجت المديرية العامة للأمن الوطني بجائزة التميز الإفريقي في مجال الإدارة الإلكترونية «E-GOV»، وذلك تقديرا للمستوى الخدماتي المتقدم الذي يوفره الجيل الجديد من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية «CNIE 2.0»، وكذا اعترافا بالدور الهام الذي تنهض به هذه الوثيقة التعريفية المؤمنة في ضمان أمن الوثائق والمعاملات عن بعد وتعزيز الثقة في الهوية الرقمية.

وقد تم تتويج المديرية العامة للأمن الوطني بجائزة التميز الإفريقي على هامش اختتام فعاليات النسخة السنوية من المعرض الدولي لتقنيات الأداء والتعريف الإلكتروني «African PAY ID Expo»، الذي احتضنته مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة ما بين 26 و28 ماي 2022، وعرف مشاركة العديد من الدول والمنظمات المعنية بتطوير الإدارة الإلكترونية في القارة الإفريقية.

ويندرج هذا التتويج القاري، في إطار المشاريع المهيكلة التي أطلقتها المديرية العامة للأمن الوطني في الآونة الأخيرة من أجل ضمان التحول نحو «هوية رقمية كاملة»، عالية الأمان وتدمج التكنولوجيات الحديثة في سندات الهوية، والتي يمكن أن تساعد في تسريع الانتقال الرقمي للإدارة العمومية بالمغرب، وتمكين جميع المرافق العامة والفاعلين الخواص من تقريب باقة خدماتهم من المرتفقين وعموم المواطنات والمواطنين.

جدير بالذكر، أن المديرية العامة للأمن الوطني كانت قد أعلنت في سنة 2019 عن الشروع في تعميم الجيل الثاني من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وهي بطاقة متطورة تتوفر على مستويات متعددة من عناصر الأمان التي تزيد من موثوقيتها لدى كافة المتدخلين العموميين والخواص، وذلك قبل أن تشرع لاحقا في التفعيل التدريجي لحزمة من الخدمات الإلكترونية المدمجة بهذه الوثيقة، إيذانا بالشروع في العمل ب «الهوية الرقمية» الكاملة منذ بداية السنة الجارية، ضمن مشروع خدماتي رائد على المستويين الإقليمي والدولي ■

البوابة الإلكترونية المديرية العامة للأمن الوطني التي أطلقتها المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2019 للشروع في تعميم الجيل الثاني من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية